المَفْهُومُ الدَّلاَلِي للاستِعَارةِ
بين
مُسَوِّغَاتِ الدَّلالةِ، ومُعَوِّقاتِها
قراءة في الأَسْرَارِ والدَّلائِلِ

تأليف الدكتـور

علـي ســـعد علي سعـــد

رئيس قسم البلاغة والنقد

بجامعة الأزهر – فرع دسوق

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وصلواته على النبي محمد ﷺ، وآله أجمعين.

ثم أما بعد...

فهذا البحث بعنوان:

" المَفْهُومُ الدَّلاَلِي للاستِعَارةِ بين مُسَوِّغَاتِ الدَّلالةِ، وُمُعَوِّقَاتِها قراءة في الأَسْرَارِ والدَّلائِلِ".

وهذا البحث كان من الممكن أن يكون عنوانه: "نظرية الدلالة عند عبدالقاهر الجرجاني، المفهوم الدلالي للاستعارة أنموذجًا" دون أن يؤدي ذلك إلى تغير في المفاهيم، ولكننا فضلنا العنوان الأول حتى يكون الموضوع بلاغيًا صرفًا، هذا بالإضافة إلى أنه يحتوي على نظرية أخرى في بعض أجزائه وعنوانها: "نظرية المعنى ومعنى المعنى، قراءة من المقدمات والنتائج إلى الأسس المعرفية المتقابلة".

ومن ثم فإن تحديد المفهوم الدلالي للاستعارة، سوف يتم ولأول مرة في هذا البحث وفقًا لما قام به الإمام عبد القاهر الجرجاني، ذلك العالم الذي كان مولعًا باللغة، عليمًا بها دلالة ونظمًا، ثم أضف إلى ذلك أنه رجلٌ قوي العارضة، أي ذو جلدٍ وصرامة، وقدرة على الكلام.

وعليه فإن جِدَّةَ هذا البحث تعود إلى سبب تأليفه، لأن الدراسات السابقة في الاستعارة – على عظيم ما لها من قيمة – تفتقر إلى عرض المفهوم الدلالي للاستعارة على علم الدلالة. ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث الذي يعد – في حَدِّ ذاته – إضافة جديدة في هذا المجال؛ لكونه يحمل فكرًا جديدًا يستقيم معه للاستعارة مفهومها الدلالي، ذلك المفهوم الذي غاب وتوارى لأسباب لا داعي للخوض فيها.

وبعد.. فلعل من الإنصاف أن نقول أن بعضًا من الباحثين في الغرب قد تناولوا بعض المسائل التي تتعلق بالمفهوم العام للاستعارة من بعض الجهات، ونخص بالذكر من بين هؤلاء ثلاثة مُبَرَّزِين، وهم: (جون كوين) في مؤلفه "النظرية

الشعرية"، و(فلفهارت هاينر يكس) في بحثه "يد الشمال"، آراء حول الاستعارة.."، و(جون سيرل) في بحثه "الاستعارة صياغة المشكل" بيد أن هؤلاء الثلاثة لم يستطيعوا، وذلك طبقًا لما ترجم عنهم – فصل المفهوم الدلالي عن صِنْوِّيه اللغوي والاصطلاحي.

إذن فكون هذا البحث بعنوان المفهوم الدلالي للاستعارة، وكونه في كتابي عبد القاهر الأسرار والدلائل، فهذا يعني أن عبد القاهر لم يسبقه في فكره سابق، ولم يدركه لاحق.

ومن ثم فمن أجل أن أكون محقًا فيما أقوله عن عبد القاهر، فعلي أن أقوم أولًا بسرد فصول هذا البحث إجمالًا حتى يطمئن القارئ إلى أن ما نسرده عليه إجمالًا سوف يأتي تفصيلًا بعد ذلك في فصول هذا البحث، والتي هي – بعد هذه المقدمة – على النحو التالي:

الفصل الأول: مدخل وتمهيد.

الفصل الثاني: المراحل الدلالية الثلاث للاستعارة بين علاقات الحقيقة، وعلاقات المجاز.

الفصل الثالث: الشروط الدلالية للاستعارة بين مسوغات الدلالة، ومعوقاتها.

ثم تأتي بعد ذلك الخاتمة، ومسرد البحث، ودليله.

وإذن فهذا البحث الذي كان في يوم من الأيام حلمًا حين لم أكن قد جمعت من أفكاره إلا قليلًا، قد صار الآن حقيقة بعد أن اكتمل برأسي، وأمسكت بزمامه من أجل تجميع المفهوم الدلالي وعرضه على علم الدلالة في هذا البحث، وناهيك به من بحث؛ أي كافيك أن تطلب غيره، لأنك إن طلبت غيره فلن تجد للاستعارة مفهومًا دلاليًا أبدًا؛ إذ إن هذا المفهوم ما كان، ولم يكن عند أحد غير عبد القاهر، ويكفيك في هذه المقدمة قوله: "فيا أيها السامع لما قلناه، والناظر فيما كتبناه، والمتصفح لما دوَّنَّاه، إن كنت قد سمعت سماع صادق الرغبة في أن تكون في أمرك على بصيرة، وتصفحت تصفح من إذا مارس بابًا من العلم لم يقنعه إلا أن يكون على ذِرْوَةِ السَّنامِ.. فقد هديت لضالتك،

وفتح لك الطريق إلى بغيتك، وهيئ لك الأداة التي بها تبلغ، وأوتيت الآلة التي معها تصل، فخذ لنفسك بالتي هي أملأ ليديك، وأعود بالحظِّ عليك"[1].

وعلى ذلك فقد أخذنا طبقًا لما قاله عبد القاهر بتلك التي هي أعود بالحظ علينا، وبالطبع ليس المعنى من ذلك أننا قد عثرنا على هذا البحث مصادفة، أو دون جهد، ولكن المعنى من ذلك أننا قد بذلنا من أجل الوصول إلى ذلك عظيم الجهد، بل إنني لا أكون مبالغًا إذا قلت: إنني قد قلبت في صفحات كتابي عبد القاهر الأسرار والدلائل مئة مرة، وهذا في حدِّ ذاته، وإن كان فيه بعض الفضل لي، إلا أن الفضل كل الفضل يرجع إلى عبد القاهر.

ومن ثم أقول: إن ما صنعناه في بحثنا هذا يعد اكتشافًا للمفهوم الدلالي للاستعارة، لا منتجًا له، لأنه، وإن يكن قد اكتشفه، إلا أنه في الوقت ذاته لم يَدَّعِ لنفسه أنه أوجده من عدم؛ إذ إن هذه الأفكار الدلالية لو لم تكن موجودة في كتابي عبد القاهر لمْا هلل له البلاغيون إثر تعرفه عليها.

د/ علي سعد علي سعد

---

(١) دلائل الإعجاز، تأليف/ الإمام عبد القاهر الجرجاني – ت/ محمود محمد شاكر، ط. شركة القدس للنشر والتوزيع: ص٤٧٧.

الفصل الأول
مدخل وتمهيد

بداية أقول: أن هذا البحث قد سعى سعيًا حثيثًا إلى قراءة "المفهوم الدلالي" للاستعارة عند عبدالقاهر الجرجاني، في كتابيه أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، بحيث يستمد البحث جل مادته العلمية من هذين الكتابين من جهة، ومن علم الدلالة من جهة أخرى. ومعنى ذلك أن هذا البحث لا يتعلق بجهة أحادية الاتجاه، بل يعمل على كلا الجهتين دون أن يؤدي ذلك إلى تداخل معقد.

ومن ثم فإن الذي أحرص عليه في هذا الفصل من البحث يتحدد في شقين:

الشق الأول: العلاقة بين علم الدلالة وعلم العلامات:

لا شك أن علم العلامات أعم من علم الدلالة "والواجب في قضايا المراتب– على نحو ما قال عبدالقاهر– أن نبدأ بالعام قبل الخاص.. إلا أن ههنا أمورًا اقتضت أن تقع البداية"[(١)] بعلم الدلالة إذن فما مفهوم هذا العلم؟

إن مفهوم الدلالة لغة: يعني الإرشاد، وما يدل عليه اللفظ عند إطلاقه والجمع دلائل ودلالات"[(٢)].

أما مفهوم الدلالة اصطلاحًا في تراث العربية: فقد ورد في كتب كثير من علماء اللغة، وورد كذلك في كتب الأصوليين بتعريف لم يطرأ عليه أي تغيير يتصل بجوهره، وهذا التعريف هو نفسه الذي أورده سعد الدين التفتازاني في قوله: "الدلالة: كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والأول الدال، والثاني المدلول، والدال إن كان لفظًا فالدلالة لفظية، وإلا فغير لفظية،

(١) أسرار البلاغة: ص٢٢. أود أن الفت الانتباه إلى أن هذا النص الذي نقلناه عن عبدالقاهر، قد ذكره في شأن تقديم العام؛ وهو المجاز على الخاص؛ وهي الاستعارة، حيث علل تقديمه للاستعارة على المجاز إلى أمور اقتضت أن تقع البداية بها.

(٢) المعجم الوجيز: تأليف مجمع اللغة العربية ط المطابع الأميرية ١٩٩٧م ص٢٣٣.

كدلالة الخطوط، والعقود، والنصب، والإشارات"[١].

وعليه فهذا التعريف قد حوى جميع أنواع الدلالات[٢] التي ذكرها الجاحظ في قوله: "وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ، وغير لفظ خمسة أشياء؛ أولها: الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال التي تسمى نصبة، والنصبة: هي الحال الدالة مقام الأصناف، ولا تقصر عن تلك الدلالات"[٣] وهكذا يتضح لنا أن الجاحظ (ت/ ٢٥٥هـ) قد سبق بما قال في تحديد أصناف الدلالات علماء العربية، وهذا أمر لا جدال فيه ولا مراء. أما الأمر الذي يمكن أن نجادل فيه في تصنيف عبدالقاهر لتلك الدلالات فهو المنهج، لأن عبدالقاهر قد ربط أنواع الدلالات بسياق الاستعمال اللغوي، ومن ثم فإن جاز لنا وفق المخطط التصويري لهذا البحث أن نضع عناوين لنصوص عبدالقاهر طبقًا لمضمون كلامه في هذا النص الذي سنجئ به توًا[٤] بعد هذا العنوان المفترض، والذي أطلقنا عليه:

الفروق الوظيفية لأنواع الدلالات في اللغة وعلاقتها بعلم البيان: [٥]

---

(١) المطول: شرح تلخيص مفتاح العلوم تأليف: العلامة: سعد الدين بن عمر التفتازاني ت/ عبدالحميد هنداوي ط. دار الكتب العلمية بيروت لبنان ص٥٠٧.

(٢) لقد قسمت الدلالة في تراث العربية إلى أنواع طبقًا لنوع الدلالات ذاتها، أي طبقًا لأصنافها.
أما عند الغربيين فقد قسمت "بحسب مصدرها إلى ما يأتي: ١– دلالة صوتية. ٢– دلالة صرفية. ٣– دلالة نحوية. ٤– دلالة معجمية، أو اجتماعية" ينظر دلالة الألفاظ تأليف الدكتور/ إبراهيم أنيس ط٥ الأنجلو المصرية ١٩٨٤م ص٤٦– ٤٨ (بتصرف).

(٣) البيان والتبيين. تأليف أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ت/ عبدالسلام هارون ط. مكتبة الخانجي ١٤٠٥هـ ١/ ٧٦.

(٤) يقال جاء توًا: أي قاصدًا لا يعرجه شيء (المعجم الوجيز/ ص٧٩).

(٥) أود أن ألفت الانتباه إلى أن هذا العنوان يترتب عليه عنوان آخر نستطيع أن نطلق عليه "الفروق الوظيفية لأنواع الدلالات في اللغة وعلاقتها بالمؤلفات في علم البيان" ينظر دلائل الإعجاز ص٢٥٠، ٤٥٥.

إن هذا العنوان يجسده قول عبدالقاهر: "ثم إنك لا ترى علمًا هو أرسخ أصلًا، وأبسق فرعًا... من علم البيان... إلا أنك لن ترى على ذلك نوعًا من العلم قد لقى من الضيم ما لقيه... بحيث ترى كثيرًا من الناس لا يرى له معنى أكثر مما يرى للإشارة بالرأس والعين، وما يجده للخط والعقد، يقول: إنما هو خبر واستخبار، وأمر، ونهي، ولكل من ذلك لفظ قد وضع له وجعل دليلًا عليه"(١).

إذن فالإمام عبدالقاهر في نصه السابق يعلي من شأن الدلالة اللفظية، ويعترض على أولئك الذين وضعوا القواعد في علم البيان، لأنهم قد جعلوا الدلالة اللفظية كالدلالات غير اللفظية، وهي المتمثلة في "الإشارة" و"الخط" و"العقد" و"النصبة"(٢)، أي دلالة الحال، وهي التي ذكرها عبدالقاهر في كتابه الأسرار حيث قال: "وبيان ذلك أن نقول: نطقت الحال بكذا... فنجد في الحال وصفًا هو شبيه بالنطق من الإنسان"(٣).

وهذا القول الذي ذكره عبدالقاهر في بداية الأسرار لا يعد منتهيًا، إذ إن عبدالقاهر قد لحظ فرقًا بين الدلالة اللفظية، وغير اللفظية، وقد مثل لذلك في نهاية الأسرار بقوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف/ ٨٢]، ولهذا قال: "أن ذلك لو كان في غير التنزيل لم تقطع بأن ههنا محذوفًا، لجواز أن يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت، وباد أهلها فأراد أن يقول لصاحبه واعظًا ومذكرًا،

---

(١) دلائل الإعجاز: ص٧.

(٢) أود أن أشير إلى أننا سوف نتناول في هذا الفصل بالدراسة دلالتين فقط من الدلالات غير اللفظية، وهما: دلالة الإشارة ودلالة الحال، على حين أننا سنرجئ دلالة الخط إلى الفصل الثاني طبقًا لمقتضيات هذه الدراسة. أما دلالة العقد، أي الحساب فسنكتفي في دراستها بقول عبدالقاهر: "وتبصر من الحساب الدقيق، ومن عجيب تصرف اليد ما يعلم معه مكان الحذق وموضع الأستاذية" ينظر الدلائل ص٣٦ وللاستزادة من دلالة العقد انظر ص١٣٣، ١٣٤ من أسرار البلاغة.

(٣) أسرار البلاغة: ص٣٩.

ولنفسه متعظًا ومعتبرًا: سل الأرض من شق أنهارك، وغرس أشجارك، وجني ثمارك فإنها إن لم تجبك حوارًا أجابتك اعتبارًا"[(١)].

إذن فالسؤال للقرية وفقًا لما يراه عبدالقاهر على تقدير محذوف، وقد قال ابن يعقوب المغربي (ت/ ١١٢٨هـ) "فالقرية حكمها الجر بتقدير المضاف"[(٢)]، أي واسأل أهل القرية، ومن البلاغيين من جعل الآية من المجاز المرسل لعلاقة المحلية حيث "أطلق اسم المحل؛ وهو القرية، وأريد الحال؛ وهو أهلها"[(٣)].

أما إن كان سؤال القرية على سبيل الاعتبار والعظة فهذا من قبيل الدلالة غير اللفظية العقلية حيث دلت الحال على أهلها، وهذا من باب "دلالة الأثر على المؤثر (ومنه) دلالة الدخان على النار"[(٤)].

ومعنى ذلك أن عبدالقاهر يبين الفرق في دلالة الحال من حيث وضعها في "إطار الدلالة المعزولة، أو الإفادة عن طريق الصدفة، ليدخل إلى سياق الدلالة بالقصد"[(٥)]. وهذا على غير ما هدف إليه الجاحظ في دلالة النصبة والتي تفتقد إلى "قصد المرسل بوصفها الحال الدالة من غير نطق؛ أي أنها إشارة صامتة ومعبرة عن مكنونها بمظهرها الخارجي"[(٦)] فحسب.

---

(١) السابق: ص٣٦٧.
(٢) مواهب الفتاح ٢/ ٤٣٦.
(٣) نظرات في البيان تأليف الدكتور/ محمد عبدالرحمن نجم الدين الكردي ط مطبعة السعادة ص٢٣٥.
(٤) تنقسم الدلالة غير اللفظية قسمين: أحدهما العقلية: وهي التي أشرنا إليها، والثاني: الطبيعية كدلالة حمرة الوجه على الخجل، ينظر السابق: ص١٤ (بتصرف).
(٥) ما وراء اللغة: بحث في الخلفيات المعرفية تأليف الدكتور/ عبدالسلام المسدي ط. مؤسسات عبدالكريم بن عبدالله للنشر والتوزيع تونس ص٧١.
(٦) الرؤية البيانية عند الجاحظ تأليف: إدريس بلمليح، ط دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب ص١٢٠.

مفهوم علم الدلالة عند الغربيين باعتباره أحد مجالات علم العلامات[1] الثلاثة:

إنه مما يلفت النظر أن عبدالقاهر قد كان على وعي وعلم بالعلاقة التي تربط مفهوم الدلالة بمفهوم العلامات، ومن ثم فقد يسهل علينا تمثل هذه الحقيقة التي تبدت لنا بعد أن نذكر ما قاله الغربيون في ذلك إذ إنهم يعدون "علم الدلالة أحد ثلاثة مجالات تندرج في علم العلامات، والمجالان الآخران هما: علم التركيب، وعلم التخاطب.. وقد عرف شارل موريس علم الدلالة بأنه العلم الذي يبحث في أصل العلامات في جميع الصيغ الدالة"[2] وهذا التعريف عند شارل موريس هو التعريف المعدل لتعريف سابق عليه يعرف فيه علم الدلالة بأنه علاقات العلامات بالأشياء التي بها تكون قابلة للاستعمال"[3].

وعليه، فإن تعديل التعريف قد كان من أجل البحث عن رابط بين الدلالة العلامتية الكامنة في التصور الدلالي على غرار ما فهم الجاحظ، وبين الدلالة اللفظية المرتبطة بسياق الاستعمال على نحو ما فهم عبدالقاهر. وهكذا يمكن أن ترد هذه الأفكار عند اللغويين المحدثين من علماء الغرب إلى أصولها الأولى عند اللغويين المسلمين مع الأخذ في الاعتبار بعدم الاستغناء عن أفكار المحدثين، والاكتفاء بالأصل الذي ترد إليه؛ لأن الأفكار الحديثة قد تساعد في إضاءة فكرة قديمة، وقد تكملها بما يغطي بعض الجوانب الناقصة، وهذا ما تنبه

---

(١) العلامة: ما يعلم به الشيء وما ينصب في الطريق فيهتدي به، والجمع علامات. المعجم الوجيز ص٤٣٢.

(٢) وصف اللغة العربية دلاليًا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية "دراسة حول المعنى وظلال المعنى" تأليف: محمد محمد يونس على ط. منشورات جامعة الفاتح. ليبيا ص٧٥، وللاستزادة من ذلك ينظر "من نحو النص إلى تحليل الخطاب النقدي، سيرة ذاتية أكاديمية موجزة تأليف: تيون إيه فان دايك ت/ أحمد صديق الواحي، مجلة فصول ٢٠١٠م العدد– ٧٧–، ص٢٨.

(٣) السابق: نفس الصفحة.

إليه شارل موريس حين تساءل: كيف يمكن "دراسة المجال الدلالي مفصولًا عن سياق الاستعمال؛ لأن هذا قد يحمل بعض الزيف، سيما إذا رعينا انقطاع الإحالة، وغياب المراجع، وحضور المجاز بمختلف أنواعه في الخطاب الأدبي على وجه الخصوص"(١).

ومن ثم فإذا كان النقد الغربي الحديث قد رأى أن علم الدلالة هو أحد مجالات علم العلامات الثلاثة فما مفهوم علم العلامات هذا عند الغربيين، ومن تابعهم من نقادنا المحدثين؟ وما مفهوم العلامات عند عبد عبدالقاهر؟ بداية أقول إن الإجابة على هذا السؤال تتحدد في أمرين:

أولًا: مفهوم علم العلامات عند الغربيين: إن هذا المفهوم يتحدد بدءًا بقول فرديناد دي سوسير (١٨٥٧م– ١٩١٣م) بأنه علم الدلائل "السيميولوجيا"(٢)، أو السيميائية "أو الأعراضية، أو غيرها من المصطلحات المستعملة لمسمى واحد"(٣)، أو هي على نحو ما قال الدكتور/ محمد عبدالمطلب: "علم العلاقات... وقد حاول رواد هذا العلم دراسة مشكلة الدلالة في ثوب علماني بعيد عن الميتافيزيقا، وحصرها في مجال الملفوظ اللغوي من خلال إبراز فضل اللغة على الدلالة، فإذا كانت الأشياء والصور ومظاهر الحياة ذات دلالة محتمة، فإنه لا يمكن أن تكون مستقلة، إذ إن أي نظام لغوي سيميولوجي لابد وأن يكون له علاقة باللغة"(٤).

إذن فالدكتور/ محمد عبدالمطلب في كلامه السابق لا يريد حصر علم

---

(١) البلاغة والأسلوبية، نحو نموذج سيميائي لتحليل النص تأليف: هنريش بليث ت/ محمد العمري ط أفريقيا الشرق، المغرب ص١٠٠.

(٢) دروس في الألسنية العامة تأليف فرديناند دي سوسير، تعريب صالح الفرماوي وآخرين ط. الدار العربية للكتاب ص٣٧.

(٣) السابق: ص٢٧.

(٤) البلاغة والأسلوبية د/ محمد عبدالمطلب ط. الهيئة المصرية العامة للكتب ص١٨٤، ١٨٥.

العلامات، أو "السيميولوجيا" من خلال النظرة التي تحصره في علم الدلالة، وتتنكب به جانبًا عن علمي التركيب والتخاطب؛ لأن "عالم الدلالات ليس سوى عالم اللغة"(١) إذن فالأنظمة العلاماتية هي التي تشمل الدلالات اللفظية، وغير اللفظية. وعلى ذلك ورد تعريف رونالد بارث للسيميولوجيا: أي العلامتية، أو السيميائية: "بأنها أي شيء يستطيع أن يمثل شيئًا آخر"(٢).

وهكذا نكون بما نقلناه من تراجم الغرب قد أجبنا عن الشق الأول للسؤال.

ثانيًا: مفهوم العلامات عند عبدالقاهر: إن عبدالقاهر قد تناول العلامات لا باعتبارها علمًا ولكن باعتبارها علامات فحسب. ومن ثم فإن الإجابة عن الشق الثاني للسؤال تستوجب منا تجميع الفكرة من نصوصه من أجل أن نحصل على وجهة نظر تتلاقى مع أفكار الغرب، وتسير معها في تيار متصل على النحو الذي يكفل لها الأصالة؛ وفي الوقت نفسه يكفل لأفكار الغرب التأصيل.

وعليه فمن أجل التدليل على مصداقية تلك الرؤية النقدية نورد قول عبدالقاهر الذي ذكرنا جزءًا منه من قبل، وذلك حتى تكون الصورة متكاملة، وها هو ذا قوله الذي يقول فيه: "نطقت الحال بكذا... فتجد في الحال وصفًا هو شبيه بالنطق من الإنسان، وذلك أن الحال تدل على الأمر، ويكون فيها أمارات يعرف بها الشيء، كما أن النطق كذلك، وكذلك العين فيها وصف شبيه بالكلام، وهو دلالتها بالعلامات التي تظهر فيها، وفي نظرها، وخواص أوصاف يتحدد بها ما في القلوب من الإنكار والقبول. ألا ترى إلى حديث الجمحي؟ حكى بعضهم قال: أتيت الجمحي أستشيره في امرأة أردت التزوج بها، فقال: أقصيرة هي أم غير قصيرة؟ قال فلم أفهم ذلك. فقال كأنك لم تفهم ما قلت، إني أعرف في عين الرجل إذا عرف، وأعرف فيها إذا أنكر، وأعرف إذا لم يعرف ولم ينكر. أما

(١) البلاغة والأسلوبية د/ محمد عبدالمطلب ص١٨٥.
(٢) نحو توسيع مفهوم الخطاب، مقاربة سيميائية تواصيلية. تأليف: عبدالهادي بن ظافر الشهري، بحث ضمن مجلة فصول العدد ٧٧– شتاء– ربيع ٢٠١٠م ص٧٣.

إذا عرف فإنها تخاوض، وإذا لم يعرف، ولم ينكر فإنها تسجو، وإذا أنكر فإنها تجحظ. أردت بقولي قصيرة؛ أي قصيرة النسب تعرف بأبيها أو جدها... وأمر العين أظهر من أن تحتاج فيه إلى دليل، ولكن إذا جرى الشيء في الكلام هو دعوى في الجملة كان الآنس للقارئ أن تقترن به ما هو شاهد فيه فلم ير شيء أحسن من إيصال دعوى ببرهان"[(١)].

ومن ثم فإن كانت السيميولوجيا: أي علم العلامات عند "رونالد بارث" تعني "أي شيء يستطيع أن يمثل شيئًا آخر"[(٢)] فإن العلامات التي عناها عبدالقاهر في نصه الذي ذكرناه بتمامه تشتمل على علامتين من أصناف العلامات، أي الدلالات، وهما دلالة الحال، أي النصبة، ودلالة الإشارة بالعين التي هي بمثابة "أمارات– أي علامات"، أو هي على نحو ما قال عبدالقاهر "دلالتها بالعلامات".

وهكذا التمس عبدالقاهر العلامات المؤدية إلى الأشياء فأدركها بحدس وإلهام وبصيرة في قولهم: "نطقت الحال" وهذا من باب الاستعارة التصريحية التبعية إذ إن حكم المستعار "يرجع إلى مصدره الذي اشتق منه"[(٣)].

وعلى ذلك فلكي نفرق بين دلالة النصبة ودلالة الإشارة نطرح هذا السؤال فنقول: كيف نفرق بين العلامة اللغوية بوصفها بديلًا كما في دلالة الإشارة بالعين، وبين العلامة اللغوية بوصفها في الشيء نفسه، وذلك كدلالة الحال في قولهم "نطقت الحال"؟ إن الإجابة على هذا السؤال تستدعي أن نقول: إن العلامة اللغوية بوصفها في الشيء نفسه تعني أن من قال: "نطقت الحال" فهو

---

(١) أسرار البلاغة: ص٣٩، ٤٠.
(٢) نحو توسيع مفهوم الخطاب مجلة فصول، ع (٧٧) شتاء، ربيع ٢٠١٠ ص٧٣.
(٣) أسرار البلاغة: ص٤٠. وينظر مواهب الفتاح ٢/ ٣٢٩، ٣٣٠، وينظر المطول ص٥٩٨.

يقول ذلك على رغم علمه أن الحال لا تنطق أبدًا، ولكن معنى "النطق" هنا يعني أن تغيرًا قد حدث في دلالة الحال، ولا تعني أن النطق يقابل ما كان منها من صمت قبل ذلك. إذن فالمعنى من ذلك أن "النطق" المصدر، الذي يدل على "الحدث فقط" قد أحدثت دلالته مع مرور الزمن عليه شيئًا جديدًا في الحال مما استوجب أن يقال: "نطقت الحال" بالفعل "نطقت" الذي يدل على الحدث والزمن الماضي، إذ إن العلاقة في "نطقت الحال" هي علاقة إسناد بين "فعل" و"فاعل" حيث استعير النطق للدلالة لأن المعنى من ذلك "دلت الحال".

وعليه فلما كانت الدلالة تستوجب نطقًا في العلامة اللغوية، أو تستوجب بديلًا في العلامة غير اللغوية. ومن ثم فلم يكن لا هذا، ولا ذاك جعلها المعتبر بها، أو الواصف لها ناطقة من حيث إنها قد دلت على نفسها، ولهذا جعل البلاغيون هذه الاستعارة في الفعل الذي يرد إلى المصدر أولًا ثم يشتق منه الفعل للدلالة على الحدث والزمن، لأنها مرهونة بالحال والوقت، وذلك بخلاف الاستعارة التصريحية الأصلية لأنها تكون في الأسماء وتدل على الثبوت والاستمرار.

أما العلامة غير اللغوية بوصفها بديلًا فهذا يكون في باب كناية التمثيل عن الصفة على نحو ما ذكر عبدالقاهر في حركات العين "تخاوض" و"تسجو" و"تجحظ"، لأن تخاوض "أصله تتخاوض مضارع تخاوض إذا غض من بصره قليلًا مع تحديق كمن يقوم سهمًا.

أما "تسجو" فمعناه: تسكن، وهذا بالطبع بخلاف تجحظ، لأن تجحظ من جحظت العين، إذا عظمت مقلتها ونتأت، وجحظ بالتشديد، أي حدد النظر"[1].

وعلى ذلك فتخاوض العين هو دليل على المعرفة والفهم، أما الذي عينه

(١) أسرار البلاغة: هامش ص٣٩.

تسجو، أي تسكن فهو دليل آخر، ولهذا يقال "طرف ساج: ساكن فاتر"[١] كناية عن عدم الاطمئنان والتحير أحيانًا، وكناية عن الهدوء والسكون أحيانًا أخرى، والذي يوضح هذا الأمر أو ذاك هو دلالة الحال، وسياق الاستعمال.

أما جحوظ العين من غير أن يكون ذلك لعيب في الخلقة فهو دليل على الإنكار، والذي قد يكون إنكارًا بسبب الامتعاض من فعل ما، وقد يكون إنكارًا لتوجسه من شرٍ، أو لتصريحه به، ولهذا يقولون "أظهر له عينًا حمراء، أي صرح له بالشر، ونواه له. وهذا طبقًا لأقسام الكناية باعتبار اللفظ ليس من باب كناية التمثيل عن الصفة؛ ولكنه من باب كناية الإرداف، لأن الذي يظهر عينًا حمراء لابد وأن يكون قد نوى الشر أولًا ثم تأتي بعد ذلك حمرة العين التي هي دليل على الشر، وشاهد عليه[٢].

وعلى ذلك فإن كان لنا فيما فات قولًا نستطيع أن نتدارك به ما فاتنا في زمن ماضٍ حيث إنني كنت قد كتبت بحثًا في سنة ألفين ميلادية بعنوان "مفهوم المعنى الكنائي في فكر الإمام عبدالقاهر الجرجاني" ولم أذكر في هذا البحث الأمثلة الثلاثة التي مثل بها الإمام عبدالقاهر لكناية التمثيل عن صفة وذلك لسببين:-

أولهما: أن عبدالقاهر في بداية كتابه الأسرار كان في بداية تأسيس تجريبي منهجي لعلم البيان. ومن ثم فقد امتدت نظرته إلى علم البيان وعلمي الدلالة والعلامات في إطار واحد متصل على نحو يستحيل معه الفصل بين الروافد والأصول.

أما الثاني: فيتمثل فيما قلناه في بحثنا مفهوم المعنى الكنائي حيث قلت:

---

(١) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل تأليف أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ت/ محمد السعيد محمد ط. المكتبة التوفيقية ٤/٧٦٩.

(٢) ينظر شرحًا أوسع للفرق بين كناية التمثيل وكناية الإرداف في كتابنا "علم البيان تنظيرًا وتطبيقًا ط. دار اللوتس للطباعة دمنهور ص١٧٤.

أن مفهوم المعنى الكنائي في كتاب الأسرار كان مجرد معنى تم إدراكه بلا مصطلح. أما مفهوم المعنى الكنائي في كتاب الدلائل فقد تم استيعابه بعد أن نقل عبدالقاهر مصطلح الإرداف من قدامة ابن جعفر إلى الكناية حتى قيل إن مفهوم الكناية اصطلاحًا عند عبدالقاهر ما هو إلا صدى لمفهوم الإرداف عند قدامة"[(١)].

ومن ثم فأنا لا أزعم أن عبدالقاهر قد صرح بمفهوم المعنى الكنائي في الأسرار، ولكنني أقول: إنه قد اقترب منه كثيرًا حين قال: "إذا جرى الشيء في الكلام هو دعوى في الجملة كان الآنس للقارئ أن يقترن بما هو شاهد فيه"[(٢)] لأن هذا هو قريب جدًا من قوله في الدلائل "إذا كنيت عن كثرة القرى بكثرة رماد القدر كنت قد أثبت كثرة القرى بإثبات شاهدها ودليلها"[(٣)].

وبعد فأنا لا أريد أن أضع مقولات هذا البحث موضع المقارنة مع ما قلناه في بحث آخر؛ لأن أفكار عبدالقاهر– مع الأخذ بالحيطة والحذر– هي أفكار قد بناها في عدة عقود من الزمان، ولو فهمنا ذلك لأدركنا كم هو جزاف أن نحاول فهم كل تلك الأفكار دفعة واحدة، كما أنني لا أريد أيضًا أن أضع أفكار عبدالقاهر موضع المواجهة مع ما قاله النقد الغربي الحديث من أفكار، ولكنني أردت فقط أن أجعلها في موضع المقارنة حتى يعلم أولئك الذين اتجهوا إلى أفكار الغرب واكتفوا بها أن في أفكار عبدالقاهر– بعد أن يعيدوا النظر فيها– ما يكفل لهم الإقبال إن كانوا قد استدبروا، أو استغنوا!.

---

(١) مفهوم المعنى الكنائي في فكر الإمام عبدالقاهر الجرجاني بحث بمجلة القبس العدد– الثالث– ٢٠٠٠م تأليف: الدكتور/ علي سعد علي سعد. ط التركي للطباعة طنطا ص١١٠٠.

(٢) أسرار البلاغة: ص٣٩، ٤٠.

(٣) دلائل الإعجاز: ص٤٤٧.

الشق الثاني: نقاط التماس بين علم الدلالة وعلم البلاغة العربية[1]:

إن عبارة نقاط التماس هي مصطلح هندسي، لأن "التماس مصدر التمس... ونقطة التماس: النقطة الوحيدة التي يلاقي فيها المستقيم المنحنى"[2].

ومعنى ذلك أن نقاط التماس بين علم البلاغة وعلم الدلالة تأتي بدرجات متفاوتة، وفي حدود اهتمام كل من العلمين بدراسة المعنى.

ومن ثم فإذا كان علماء الغرب قد قالوا بأن "علم الدلالة" هو علم "دراسة المعنى" فإن عبدالقاهر قد حدد نقاط التماس بين "علم الدلالة" الذي يدرس "المعنى" وبين الأنماط البلاغية التي أوفاها حقها في كل من الأسرار والدلائل طبقًا لما صرح به في بداية الأسرار في قوله: "واعلم أن غرضي في هذا الكلام الذي ابتدأته، والأساس الذي وضعته أن أتوصل إلى بيان أمر المعاني كيف تتفق وتختلف، ومن أين تجتمع وتفترق"[3]؛ ولهذا نظر عبدالقاهر نظرة هندسية إلى بيت الفرزدق الذي لم يرض عنه، والذي قال فيه:

وما مثله في الناس إلا مملكًا أبو أمه حي أبوه يقاربه

حيث قال: فانظر، أتتصور أن يكون ذلك للفظه من حيث أنكرت شيئًا من حروفه، أو صادفت وحشيًا غريبًا أو سوقيًا ضعيفًا؟ أم ليس إلا لأنه لم يرتب الألفاظ في الذكر، على موجب ترتيب المعاني في الفكر، فكد وكدر، ومنع السامع أن يفهم الغرض إلا بأن يقدم ويؤخر، ثم أسرف في إبطال النظام، وإبعاد المرام، وصار كمن رمى بأجزاء تتألف منها صورة، ولكن بعد أن يراجع فيها بابًا

(١) إنه لمن الجدير بالذكر أن أبين للقارئ أن نقاط التماس بين علم الدلالة وعلم البلاغة تلتمس في نقاط كثيرة، بيد أنني لن أذكر في هذا النص إلا ما يخص المفهوم الدلالي للاستعارة من هذه النقاط.

(٢) ينظر مادة (ل. م. س) معجم المعاني الجامع– معجم عربي عربي.

(٣) أسرار البلاغة: ص١٩.

من الهندسة، لفرط ما عادى بين أشكالها، وشدة ما خالف بين أوضاعها"[(١)].

ومن ثم فإن ما سنذكره في هذا الفصل من البحث هو بمثابة إطلالة على بعض الموضوعات المشتركة والمتشابكة بين علم البلاغة والبيان؛ وذلك وفقًا لما يخص المفهوم الدلالي للاستعارة، وبين علم الدلالة على نحو ما برز حديثًا في دراسات الغربيين، وبالطبع فإن ما سيقال في هذا الفصل من البحث لن يغير من طبيعة موقفنا الراهن بشأن صياغة "المفهوم الدلالي للاستعارة" في شيء، ولكنه فقط يقربنا من الإطار المنهجي لهذا البحث الذي يوشك بعد أن يكتمل أن يغير من استنتاج القراءات السابقة لعبدالقاهر بعد أن يجعل محلها بديلًا.

وبعد فعذرًا إن كنت قد أطلت في هذا الفصل، ولكن ربما يغفر لي القارئ تلك الإطالة إذا عرف أن البلاغة العربية وحدها بدون كتابي عبدالقاهر لن تؤدي حتمًا إلى صياغة مفهوم دلالي للاستعارة؛ إذ إن البلاغة العربية قد تناولت طبقًا لقراءة السكاكي (ت/ ٦٢٦هـ) بعض الموضوعات التي تمس علم الدلالة في مواطن متفرقة من مباحث البلاغة، وأول ما نطالعه من نقاط التماس تلك ما ذكره البلاغيون في مبحث "فصاحة الكلام" حيث تحدث سعد الدين التفتازاني (ت/ ٧٩٢هـ) عن التعقيد[(٢)] بقوله: (وهو) ألا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى

---

(١) أسرار البلاغة: ص١٥ أود أن أشير إلى أن علماء الشروح قد أدرجوا بيت الفرزدق السابق في إطار العيوب المخلة بفصاحة الكلام حيث جعلوه من التعقيد اللفظي، ومعلوم أن التعقيد اللفظي يؤدي إلى التعقيد المعنوي. ينظر على سبيل المثال لا الحصر، المطول ص١٤٧.

(٢) هذه الفكرة قد أعاد النقد الغربي تقديمها فيما عرف بـ "علم التخاطب" حيث أدرج سببي التعقيد في "مهمات علم التخاطب" تحت مسمى "المعنى اللغوي، والمعنى المقصود" كما أنه أيضًا قد تناول تحت هذا المسمى ما تناوله علماء الأصول فيما عرف عندهم بـ "دلالة المنطوق، ودلالة المفهوم" ينظر "وصف اللغة العربية دلاليًا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية، دراسة حول المعنى وظلال المعنى" ص١٢٠– ١٢٢ (بتصرف).

المراد لخلل وقع في النظم، بأن لا يكون ترتيب الألفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم، أو تأخير، أو حذف، أو إضمار...

وهذا هو التعقيد اللفظي. أما التعقيد المعنوي فهو الذي يكون اللفظ فيه ظاهر الدلالة على المعنى المراد لخلل في انتقال الذهن من المعنى الأول المفهوم بسبب اللغة إلى المعنى الثاني المقصود"[١].

ومن ثم فلو نظرنا إلى "فصاحة الكلام" طبقًا للهيكل المنهجي المعروف عند البلاغيين لوجدنا أن "فصاحة الكلام" قد أدرجت ضمن مقدمات البلاغة.

أما نقطة التماس الثانية: فهي فكرة "وضوح الدلالة" وهذه لها علاقة بعلم البيان، والذي ورد في تعريفه: "أنه علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه"[٢] إذن ففكرة "وضوح الدلالة" هي فكرة شائعة عند البلاغيين، وقد أخذ كل بلاغي منها بطرف على حين أخذ عبدالقاهر بجميع أطرافها. وبالطبع فإن في ذلك فضل تميز لعبدالقاهر عن غيره. أما ما يميزه على الإطلاق فهو قوله بنظرية "المعنى ومعنى المعنى"[٣] أو "المعاني الأول.. والمعاني الثواني"[٤] حيث تتلاقى هذه الفكرة من بعض الجوانب مع قال به علماء اللغة حديثًا فيما عرف عندهم "بالمعاني المركزية والمعاني الهامشية"، وفي ذلك يقول أحدهم "والواقع أن هذا المصطلح؛ (أي معنى المعنى) مثير للجدل فيما إذا حاولنا إدراجه تحت أحد طرفي التقابل الثنائي الدلالة المركزية والدلالة الهامشية، وذلك أن مقصود عبدالقاهر من هذا المصطلح هو ما يمكن تسميته بالمعنى الاستنتاجي في مقابل المعنى الحرفي الذي اقتصر في تسميته على مصطلح المعنى منفردًا... وبالإضافة إلى ذلك... فإن ما سماه عبدالقاهر (معنى المعنى)

---

(١) المطول: ص١٤٧، ١٤٨ (بتصرف).
(٢) السابق: ص٥٠٦.
(٣) دلائل الإعجاز: ص٢٦٣.
(٤) السابق: ص٢٦٤.

هو المقصود للإبلاغ... ومن هنا فإن معنى المعنى ينتمي مباشرة إلى المعنى المركزي الذي لا يحصل التفاهم إلا به، ولا يجوز عدة من قبيل الدلالة الهامشية التي لا يقصد بها الإبلاغ"(١).

أما نقطة التماس الثالثة: فهي تأثير مساق القول على الدلالة. وإذن فهذه الفكرة تنبع من كون أن "البلاغة" تعني "مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته"(٢)، كما أنها– في الوقت ذاته– ترتد إلى "علم المعاني" الذي "يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال"(٣).

وعليه فإن هذه الفكرة الأخيرة قد أعاد النقد الغربي تقديمها فيما عرف بـ "علم التخاطب"(٤) أولًا ثم قدمها مرة أخرى فيما عرف بـ "التداولية"(٥) ثانيًا حيث "كانت التداولية في بداية الأمر إحدى الفروع الثلاثة المكونة للسيميولوجيا؛ وهي العلامات، أو الرموز ودلالتها، وعمليات توصيلها... ثم لم تلبث أن حلت كلمة نصوص محل علامات، بحيث أصبحت التداولية تعني بتحليل النص، ومن يستخدمه... وتهتم الدلالة بالشروط التي تجعل هذه الأقوال مفهومة، وقابلة للتفسير سواء فيما يتصل بالمعنى، أو المشار إليه"(٦).

---

(١) وصف اللغة العربية دلاليًا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية دراسة حول المعنى وظلال المعنى ص١٧٩، ١٨٠ (بتصرف).

(٢) المطول: ص١٥٣.

(٣) المطول: ص١٦٧.

(٤) علم التخاطب: "هو العلم الذي يقوم "بدراسة اللغة، وعلاقته ببنية اللغة والسياق الاجتماعي" ينظر "وصف اللغة العربية دلاليًا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية، دراسة حول المعنى وظلال المعنى" ص١١٧.

(٥) التداولية: "هي العلم الذي يقوم بدراسة اللغة في علاقتها بالسياق المرجعي لعملية التخاطب، وبالأفراد الذين تجرى بينهم تلك العملية التواصلية" ينظر "المنهج التداولي في مقاربة الخطاب، المفهوم المبادئ والحدود تأليف: نواري سعودي أبو زيد مجلة فصول ٢٠١٠م، ع ٧٧، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ص١٢٣.

(٦) بلاغة الخطاب وعلم النص، تأليف الدكتور/ صلاح فضل، عالم المعرفة، العدد– =

ومن ثم فقد هدف بعض علماء الدلالة إلى توسيع نطاق "الوحدة الدلالية" بحيث اختلفت وجهات النظر اللغوية حول تعريف "الوحدة الدلالية"، فمنهم من قال: إنها: الوحدة الصغرى للمعنى... ومنهم من قال إنها: أي امتداد من الكلام يعكس تباينًا دلاليًا. وإذا كان بعضهم قد اعتبر "الوحدة الدلالية" هي "النص"[(١)] فإنه يمكن النظر إلى النص على أنه: "الوحدة الأساسية للمعنى اللغوي بحيث يمكن أن يقال: أن النص بالنسبة لعلم الدلالة كالجملة بالنسبة لعلم النحو"[(٢)].

وبعد.. فإن "تحول الأنساق المعرفية"[(٣)] عند الغرب هو أمر لا نريد أن نجادل فيه كثيرًا، لأن الطفرة المعرفية في مجال اللسانيات قد أحدثت ما يشبه الطوفان، أو إن شئت فقل: قد أحدثت طوفانًا شبيهًا بالطوفان المعرفي الذي حدث في الهيكل الثقافي في العصرين الأموي والعباسي، مع الأخذ في الاعتبار أن العلوم العربية لم تخرج عن إطار العلوم النظرية، ولم تحاول الاستفادة من علوم الطبيعيات، والرياضيات على نحو ما استفاد منها الفلاسفة القدامى، أو على نحو ما استفاد منها المحدثون من علماء الغرب في مجال اللسانيات. وعليه فإن "التداولية" باعتبارها أحدث منتجات الفكر الغربي قد جعلها نقاد الغرب "قاسمًا مشتركًا بين أبنية الاتصال النحوية والدلالية والبلاغية"[(٤)].

=

١٦٤– ط المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ص٢٥.

(١) علم الدلالة: ص٢١.

(٢) السابق: هامش ص٢١.

(٣) يرتبط مفهوم النسق المعرفي في الفكر الحديث بالبحوث التي قدمتها دراسة الأطر الاجتماعية للمعرفة، وما انتهت إليه من تصورات تكشف عن تغير أشكال المعرفة وعلاقتها عبر العصور المختلفة. وتأسيس هذا المفهوم في بحث الظواهر الأدبية والبلاغية ضروري لمتابعة التحولات التي تفرض على الباحث المعاصر اتخاذ موقف منهجي صحيح في التعامل مع المادة التي يتقدم لدرسها، ومعرفة علاقتها ببقية وحدات المنظومة التي تستمد منها مقولاتها" ينظر بلاغة الخطاب وعلم النص ص١٢، ١٣.

(٤) بلاغة الخطاب وعلم النص: ص٩٨.

ومن ثم فسوف تقتصر دراستنا للتداولية على ما يخص هذا البحث، وأعني بذلك ما يلي:

أولًا: القاسم المشترك بين التداولية وعلم البلاغة: وهذا يعني أن في تراثنا البلاغي "ما يشفع لما خطته التداولية لنفسها، ومن أبرز ذلك ما يدرس في "علم المعاني" تحت باب "أضرب الخبر" من وجوب مطابقة الكلام لمقتضى الحال، إخراجًا له على خلاف مقتضى الظاهر، وأحيانًا على جهة التلميح فيما يسميه أهل الفن بإخراج الخبر على خلاف مقتضى الظاهر"[(١)] إذ إن "عبارة مقتضى الحال هي التي أنتجت المقولة الشهيرة في البلاغة العربية "لكل مقام مقال"[(٢)].

ثانيًا: القاسم المشترك بين التداولية وعلم الدلالة: حيث "يمكن أن يكون موضوع التداولية هو نفس موضوع علم الدلالة مضافًا إليها سياق الاستعمال"[(٣)].

ومن ثم فمن أجل توضيح ذلك يجب أن نوضح المجال التي تقوم به كل من التداولية والدلالة في إطار المنظومة التي تستمد منها مقولاتها؛ إذ إن "الدلالة تستخدم مفهومًا مجردًا بالغ الجدوى هو "الواقع"، أي العالم الممكن على حين تستخدم التداولية مفهومًا تجريديًا يدل على الموقف التواصلي هو "السياق". فالتداولية إذن تعني بالشروط والقواعد اللازمة للملاءمة بين أفعال القول، ومقتضيات المواقف الخاصة به؛ أي للعلاقة بين النص والسياق"[(٤)].

وعليه فنحن لا نريد أن نتتبع كل ما قاله علماء الغرب في هذا الشأن، لأننا لو فعلنا ذلك فإن الأمر لا محالة– سيطول. ومن ثم نستطيع أن نقول: إن ما

---

(١) المنهج التداولي في مقاربة الخطاب، المفهوم، المبادئ والحدود، مجلة فصول ٢٠١٠م، ع ٧٧، ص١٢٣.
(٢) بلاغة الخطاب وعلم النص: ص٢٦.
(٣) المنهج التداولي في مقاربة الخطاب، المفهوم، والمبادئ والحدود، مجلة فصول ٢٠١٠م، ع ٧٧، ص١٢٥.
(٤) بلاغة الخطاب وعلم النص: ص٢٥.

نقلناه من أدلة في هذا الاتجاه عند المحدثين من علماء الغرب إنما يجرى– في أساسه– على أسلوب من نقد عبدالقاهر؛ ذلك النقد الذي "نطمئن إلى تعميمه في عصرنا الحالي– على نحو ما يقول الدكتور/ محمد مندور– لأنه أساس لغوي فقهي"(١).

إذن فمع كل التقدير لعلماء الغرب لا يجب أن نرهب تلك الصحوة النقدية التي تفاخر بكثرة المصطلحات، وتوالد العلوم بعضها من بعض، لأن نهضتها الحقيقية في الدراسات الألسنية قد كانت على يد سوسير (ت/ ١٩١٣م)، أي منذ قرن من الزمان.

ومن ثم فلا مناص لها من أن تتطور ما دام تفكيرها اللغوي قد سار سيرًا طبيعيًا من بَاكُوَرتِه إلى مرحلة نضجه. أما تفكيرنا اللغوي والبلاغي فقد وصل إلى ذِرْوتـه فـي القـرن الخـامس الهجـري علـى يـد الإمـام عبـدالقاهر الجرجـاني (ت/ ٤٧١هـ).

إذن فلا تثريب علينا ولا غضاضة من مقارنة أفكار عبدالقاهر– كلما اقتضت الضرورة ذلك– بالفكر الغربي الحديث، ما دام أن كليهما قد حقق الغاية، وقد بان فضله حين "يعرف– على نحو ما قال عبدالقاهر– فضل الرماة في الإبعاد والسداد"(٢).

(١) النقد المنهجي عند العرب، تأليف الدكتور/ محمد مندور، ط نهضة مصر: ص٣٨٩.
(٢) أسرار البلاغة: ص١٢٧.

الفصل الثاني

المراحل الدلالية الثلاث للاستعارة

بين

علاقات الحقيقة، وعلاقات المجاز

إنه لمن الجدير بالذكر قبل أن نتحدث عن "المراحل الدلالية الثلاث للاستعارة" أن نذكر أولًا معنى المفهوم الدلالي للاستعارة؛ إذ إنه يعني: مجموع الصفات والخصائص الموضحة للمعنى الذي يدل عليه اللفظ عند إطلاقه في حالتي الحقيقة والمجاز، ولهذا يقول عبد القاهر: "إذا قلت رأيت أسدًا، تريد رجلًا شبيهًا بالأسد لم يشتبه عليك الأمر في حاجة الثاني إلى الأول، إذ لا يتصور أن يقع الأسد للرجل.. إلا بعد أن تجعل كونه اسمًا للسبع إزاء عينيك"(١).

إذن فالمحصلة من ذلك أن القاسم المشترك بين الاستعارة، وعلم الدلالة هو "المعنى"؛ لأن الاستعارة – في حد ذاتها – على نحو ما قررنا في بحث سابق(٢) – هي استعارة لمعنى المعنى؛ ولهذا يقول عبد القاهر: "وأنه إنما يعار اللفظ من بعد أن يعار المعنى"(٣)، إذ إنه لا يستعار اللفظ مجردًا عن المعنى، ولكن يستعار المعنى، ثم اللفظ يكون تبع المعنى"(٤)؛ وإذا قد عرفت هذه الجملة فههنا عبارة مختصرة، وهي أن نقول: "المعنى" و"معنى المعنى"، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ، والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر"(٥).

ومن ثم فإذا رجعنا إلى علم الدلالة لوجدناه قد "أطلقت عليه عدة أسماء.. فبعضهم يسميه علم الدلالة.. وبعضهم يسميه علم المعنى، ولكن حذار من استخدام صيغة الجمع، والقول علم المعاني، لأن الأخير فرع من فروع البلاغة

(١) أسرار البلاغة: ص٣٠٤.
(٢) المفهوم الاصطلاحي للاستعارة بين الماهية، ومفردات التعريف، قراءة في الأسرار والدلائل، بحث بمجلة القبس، تأليف د/ علي سعد علي سعد، ع١١، ج٣ – ٢٠١١م، ص١٩٨، ١٩٩.
(٣) دلائل الإعجاز: ص٤٣٢.
(٤) السابق: ص٤٤٣.
(٥) السابق: ٢٦٢، ٢٦٣.

وبعضهم يطلق عليه علم السيمانتيك"[١]، أي "علم دراسة المعنى"[٢]. أما علم الدلالة اصطلاحًا فقد عرفه شارل موريس – وهذا ما ذكرناه في الفصل الأول –: "بأنه العلم الذي يبحث في أصل العلامات في جميع الصيغ الدالة"[٣].

ومن ثم فإننا قد أعدنا هذا التعريف الاصطلاحي لعلم الدلالة ههنا، لأننا نسعى من خلال هذا التعريف إلى رسم الطريق إلى المثلث الدلالي، وذلك وفقًا للتسلسل المنهجي الذي سوف نفصح عنه فيما يلي من صفحات:

أولا: تحديد نوع العلاقة في المثلث الدلالي (اللفظ – المعنى – الشيء) في حالة الاستعمال الحقيقي:

أ- نوع العلاقة بين اللفظ والمعنى في حالة الاستعمال الحقيقي:

بداية نقول: أن عبد القاهر يرى أن هذه العلاقة اصطلاحية، وهذا ما يفصح عنه قوله: "ولا في العقل أن شيئًا بلفظ أن يكون دليلًا عليه أولى منه بلفظ، لاسيما في الأسماء الأول التي ليست بمشتقة، وإنما وزان ذلك وزان أشكال الخط التي جعلت أمارات لأجراس الحروف المسموعة في أنه لا يتصور أن يكون العقل اقتضى اختصاص كل شكل منها بما اختص به، دون أن يكون ذلك لاصطلاح وقع، وتواضع اتفق، ولو كان كذلك لم تختلف المواضعات في الألفاظ، والخطوط، ولكانت اللغات واحدة"[٤].

وعلى ذلك فالعلاقة بين الدال والمدلول هي علاقة اصطلاحية بحسب الوضع، وذلك بدليل اختلاف اللغات، واختلاف الخطوط الرامزة إلى حروف اللغات من لغة إلى أخرى، ولولا هذا الاختلاف في المواضعة لكانت اللغات

(١) علم الدلالة، تأليف د/ أحمد مختار عمر، ص١١.
(٢) علم الدلالة: ص٢٢، وينظر: ص٢٧٨ (نفسه).
(٣) وصف اللغة العربية دلاليًا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية، دراسة حول المعنى، وظلال المعنى: ص٧٥.
(٤) أسرار البلاغة: ص٣٥٦.

كلها واحدة، وعلى ذلك فعبد القاهر قد بنى على هذه الفَرَضِيَّةِ فَرَضِيَّةً أُخْرَى؛ لأن الألفاظ "التي هي أوضاع اللغة"(١) "تجري مجرى العلامات والسمات، ولا معنى للعلامة، أو السمة حتى يحتمل اللفظ ما وضعت العلامة دليلًا عليه"(٢).

وإذن فعبد القاهر بقوله السابق يكون قد سبق علماء الغرب بتسعة قرون من الزمان إذ إنهم قد قالوا: "أن من خصائص اللغة كونها علامات (حيث) تعد اللغة مجموعة من العلامات، والعلامة –كما عرفها سوسير – هي "المجموع الناجم عن ارتباط الدال بالمدلول"(٣).

إذن فعبد القاهر قد سبق علماء الغرب بما قال في العلامة، وسبقهم أيضًا حين قال: "أن الألفاظ أدلة على المعاني"(٤)؛ ولهذا لا تتفاضل – طبقًا لرأيه – الدلالة على المسمى الواحد في حالة الترادف؛ لأنه "لا يتصور أن يكون بين اللفظين تفاضل في الدلالة حتى تكون هذه أدل على معناها الذي وضعت له من صاحبتها على ما هي موسومة به.. فيكون (الليث) مثلًا أدل على (السبع) المعلوم من الأسد"(٥). ومن ثم "فلو أن قائلًا قال: رأيت الأسد، وقال آخر: لقيت الليث لم يجز أن يقال: في الثاني أنه صور المعنى في غير صورته الأولى.. وجملة الأمر أن صور المعاني لا تتغير بنقلها من لفظ إلى لفظ حتى يكون هناك اتساع ومجاز، وحتى لا يراد من الألفاظ ظواهر ما وضعت له في اللغة، ولكن يشار بمعانيها إلى معان آخر"(٦).

إذن فهذا النص السابق فيه تناقض وتقدير الكلام أن يقال: "ولكنها تتغير

(١) دلائل الإعجاز: ص٥٣٩.
(٢) أسرار البلاغة: ص٣٢٥.
(٣) وصف اللغة العربية دلاليًا: ص٢٤.
(٤) دلائل الإعجاز: ص٤٨٣، وللاستزادة ينظر: ص٤١٧، ٥٢٢، ٥٤٠، ٥١٤ (نفسه).
(٥) السابق: ص٤٤، وللاستزادة ينظر: ص٤٢٢، ٥٠٧ (نفسه).
(٦) السابق: ص٢٦٦.

حين لا يراد من الألفاظ ظواهر ما وضعت له في اللغة"[١].

ب- نوع العلاقة بين اللفظ والشيء في حالة الاستعمال الحقيقي:

إن العلاقة بين الدال والشيء هي علاقة اعتباطية عند عبد القاهر ما دامت في إطار الحقيقة، ولم تخرج إلى المجاز، ولهذا يقول عبد القاهر: "فلو أن واضع اللغة كان قد قال: (ربض) مكان (ضرب) لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد"[٢].

وإذن فعبد القاهر على نحو ما قال أحد أقطاب اللغة في العصر الحديث: "يمضي إلى أفق أبعد حين يؤكد أن اعتباطية الدال ليست مقتصرة على اختيار الأجزاء التي يتكون منها، بل تبدو أيضًا في نظمها وترتيبها"[٣].

ومن ثم فهذا العلامة اللغوي قد تنبه إلى شيء وتنبهت أنا إلى شيء آخر، لأن الاعتباطية حسب مفهوم عبد القاهر ليست في علاقة الدال بالمدلول، ولكنها في علاقة الدال بالشيء، وهنا يتفوق عبد القاهر على سوسير وعلى علماء الغرب، لأن "اللفظ (طبقًا لرأيهم) وإن كان يرتبط بمعناه بعلاقة اعتباطية في أصل وضعه، فإن كثرة استعمال اللفظ بمعناه.. يزيد من اقتران الدال بالمدلول"[٤].

ج- نوع العلاقة بين المعنى والشيء في حالة الاستعمال الحقيقي:

إن العلاقة بين المعنى والشيء هي علاقة ذهنية مصورة، طبقًا "للمعاني القائمة بالنفس المنتظمة فيها على قضية العقل"[٥]، لأن المعنى – على نحو ما

(١) لقد استدركنا على محقق الدلائل في هذا الموضع. ومن ثم فإننا نطمح أن يصوب نص عبد القاهر على نحو ما ارتأيناه في الطبعات القادمة لكتاب الدلائل.
(٢) دلائل الإعجاز: ص٤٩.
(٣) وصف اللغة العربية دلاليًا: ص٣١.
(٤) السابق: ص٣٥.
(٥) أسرار البلاغة: ص٣.

قررنا في بحث سابق – لا يفهم إلا وهو صورة. ومن ثم فإن العنوان السابق يحمل صيغة سؤال اختلف العلماء في شأنه، وهذا السؤال مؤداه: "هل الألفاظ موضوعة بإزاء الصور الذهنية.. أو بإزاء الماهيات الخارجية فذهب أبو إسحاق الشيرازي إلى الثاني، وهو المختار، وذهب الإمام فخر الدين الرازي وأتباعه إلى الأول"(١)، كما ذهب إلى الرأي الأول أيضًا أحد علماء اللغة المحدثين – وهو الذي أثنينا عليه منذ قليل – حيث قال: "وقد كان اختياري أن المعاني موضوعة إزاء الصور الذهنية"(٢).

ومن ثم فإن جعل عبد القاهر ترتيب الألفاظ وفقًا للمعاني القائمة بالنفس، "لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتبها على حسب ترتب المعاني في النفس"(٣). إذن فلا شك أن المعاني موضوعة بإزاء الصور الذهنية لأنه "لا معنى لكون الشيء دليلًا إلا إفادته إياك العلم بما هو دليل عليه"(٤).

وعلى ذلك فالدال الذي يحمل مدلولًا لابد وأن يكون دليلًا على شيء، أي على مرجع يدل عليه "أفلا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آَدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٣١]، أفترى أنه قيل لهم ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ وهم لا يعرفون المشار إليهم بهؤلاء"(٥)، إذ إن الضمير في قوله: (عرضهم) يعود إلى المسميات لا إلى الأسماء؛ لأنه سبحانه لم يقل: (عرضها).

وعلى ذلك نستطيع أن نقول: أن عبد القاهر قد استرشد بهذه الآية في

(١) المزهر في علوم اللغة، وأنواعها للإمام العلامة جلال الدين السيوطي، ط. القدس للنشر والتوزيع، ١/ ٥٣.
(٢) وصف اللغة العربية دلاليًا: ص٩٥.
(٣) دلائل الإعجاز: ص٤٩؛ وينظر: ص٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٦، ٣٥٩، ٣٧٣، ٤٠٥، ٤٥٤، ٤٥٥، ٥٣٠ (نفسه).
(٤) السابق: ص٥٢٩، وينظر: ٥٣٠ (نفسه).
(٥) السابق: ص٥٤١.

تعليله لأسبقية المعاني على الألفاظ بأسبقية الأشياء أي المسميات على الأسماء، ويدل على ذلك قوله: هل كانت الألفاظ إلا من أجل المعاني؟.. أو ليست هي سمات لها، وأوضاعًا قد وضعت لتدل عليها؟ فكيف يتصور أن تسبق المعاني، وأن تتقدمها في تصور النفس؟ إن جاز ذلك جاز أن تكون أسامي الأشياء قد وضعت قبل أن عرفت الأشياء، وقبل أن كانت"[1].

إذن فالمعاني موضوعة بإزاء الصور الذهنية طبقًا للنص السابق؛ لأنها تتقدمها في تصور النفس، ولأن الألفاظ سمات المعاني، أي أدلة عليها، كما أن المعاني الذهنية – في الوقت ذاته – تحيل إلى مراجعها، لأن الأشياء قد عرفت قبل أن تعرف أسماء الأشياء، ومعنى ذلك أن الأساس في "وضوح الدلالة" يكون بمعرفة الأشياء، أي المراجع قبل معرفة أسمائها؛ ولهذا يقول عبد القاهر "وما يغني وضوح الدلالة مع من لا ينظر فيها"[2] "والدليل على ذلك إنا إن زعمنا أن الألفاظ التي هي أوضاع اللغة، إنما وضعت ليعرف معانيها في أنفسها، لأدى ذلك إلى ما لا يشك في استحالته، وهو أن يكونوا وضعوا للأجناس الأسماء التي وضعوها لتعرفها حتى كأنهم لو لم يكونوا قالوا (رجل) و(فرس) و(دار) لما كان لنا علم بهذه الأجناس.. كيف والمواضعة لا تكون ولا تتصور إلا على معلوم، فمحال أن يوضع اسم، أو غير اسم لغير معلوم، لأن المواضعة كالإشارة، فكما أنك إذا قلت: "خذ ذاك" لم تكن هذه الإشارة لتعرف السامع المشار إليه في نفسه، ولكن ليعلم أنه المقصود من بين سائر الأشياء التي تراها وتبصرها، كذلك حكم اللفظ مع ما وضع له، ومن هذا الذي يشك أنا لم نعرف (الرجل) و(الفرس) و(الضرب).. إلا من أساميها؟

لو كان لذلك مساغ في العقل لكان ينبغي إذا قيل زيد أن تعرف المسمى

(١) دلائل الإعجاز: ص٤١٧.
(٢) السابق: ص٤٥٥.

بهذا الاسم من غير أن تكون قد شاهدته، أو ذكر لك بصفة"[1].

ومن ثم فعبد القاهر يربط في نظريته الدلالية بين (اللفظ)، أي الدال، (والمدلول) الذي يعني المعنى، أو الصورة الذهنية، و(المرجع) الذي يعني الشيء المشار إليه بالدال، أي باللفظ "لأن المواضعة لا تكون ولا تتصور إلا على معلوم" والدليل على ذلك أنك لا يمكن أن تهتدي إلى معرفة المسمى بزيد ما لم تكن قد شاهدته، أو ذكر لك بصفة، ومعنى ذلك أن مرجعية زيد المتمثلة في صورته ووصفه هي التي تميز زيدًا عن غيره من خلال مطابقة الصورة الذهنية المختزنة في الذاكرة على صورة الموصوف زيد. أما لفظ زيد فإنه لا يدل على شيء ما لم يتم عرضه على مرجعه، الذي يحمل صورة وصفه، أي على زيد نفسه من أجل التحقق من مطابقة دال زيد لصورته الكامنة في العقل.

إذن فمعنى زيد يتمثل في صورة زيد الكائنة في شخصه، ولولا هذا التمثل التصوري لما عرفنا زيدًا من عمرو.

وبعد.. فإن عبد القاهر يقرر حقيقة هامة ومؤداها: أن مرجعية دلالة الألفاظ على المعاني تتوقف على وضع المعاني بإزاء الصور الذهنية؛ لأنه "يستحيل أن يوصف المعنى بأنه دال"[2]. ومن ثم فإن المعنى يفهم من خلال "وجه الدلالة على الغرض"[3].

د- تراتبية العلاقة بين (اللفظ – المعنى – الشيء) في حالة الاستعمال الحقيقي:

إننا في هذا الموضع من البحث نستطيع أن نقول طبقًا للمثال الذي ضربه عبد القاهر لزيد أن دال زيد يدل على زيد، وهذا الدال لا علاقة له بزيد سوى الإشارة والتمييز. ومن ثم فإذا أنث هذا الدال، أو ذكر مجازيًا فإنه لا يمثل

(١) دلائل الإعجاز: ص٥٣٩، ٥٤٠ (بتصرف).
(٢) دلائل الإعجاز: ص٦٣.
(٣) أسرار البلاغة: ص٢٩٤.

إسقاطًا تذكيريًا، أو تأنيثيًا على المسمى الدال عليه بحيث نجد أصداء هذه الفكرة عند عبد القاهر في أسرار البلاغة، وهو بصدد تعليقه على بيت للمتنبي يقول فيه:

وما التأنيثُ لاسم الشمسِ عيبٌ ولا التذكيرُ فخرٌ للهلال

إذ علق عبد القاهر على هذا البيت بقوله: "أن الشيء لم يكن شريفًا، أو غير شريف من حيث أنث اسمه، أو ذكر، بل يثبت الشرف، وغير الشرف للمسميات من حيث أنفسها وأوصافها، لا من حيث أسماؤها لاستحالة أن يتعدى من لفظ هو صوت مسموع نقصٌ، أو فضل إلا ما جعل علامة له فاعرفه"(١).

إن عبد القاهر في هذا النص لا ينفي المزية عن اللفظ "من حيث هو لفظ ونطق لسان"(٢)، ولكنه ينفي أن يتعدى اللفظ بنقص، أو فضل إلى ما جعل علامة له.. ومن ثم فلو أدرجنا هذا النص الذي يتكلم فيه عبد القاهر عن التأنيث والتذكير مع النص التالي له وما كان على شاكلته لنفينا الدلالة عن نص التذكير والتأنيث، وهذا يقتضي أن ننفي عن اللفظ حمولته الدلالية، وأن نبتعد عن مقصود عبد القاهر، والذي يعني أن دلالة اللفظ هي دلالة إشارية للتمييز، وهذه الدلالة لا توجب نقصًا ولا فضلًا، وإنما الذي يوجب ذلك هو أوصاف المسميات المتمثلة في الصورة الذهنية للمسميات أنفسها.

وعلى ذلك فإذا كان عبد القاهر قد قرر – وذلك طبقًا لما أوردناه عنه – أن العلاقة بين (اللفظ – المعنى) هي علاقة اصطلاحية، والعلاقة بين (اللفظ –

---

(١) السابق: ص٣٠٢.

(٢) دلائل الإعجاز: ص٣٩٥، وللاستزادة انظر: ص٤٦، ٤٨، ٥٠، ٥٤، ٥٦، ٦٠، ٦٢، ٦٣، ١١٠، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٦، ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٩٤، ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٤٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٦، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦٣، ٤٦٦، ٤٧٦، ٤٨٦، ٤٨٧ (نفسه).

الشيء) هي علاقة اعتباطية، في حين أنه قد قرر أيضًا أن العلاقة بين (المعنى – الشيء) هي علاقة ذهنية مصورة؛ وهذا بالطبع يعد تفوقًا من عبد القاهر على النقد الغربي الحديث، لأن سوسير قد جعل العلاقة بين اللفظ والمعنى اعتباطية، وقد جاء من بعده (أوجدن) و(ريتشاردز) وحاولا تطوير نظريته في العلامة اللغوية، وخلاصة القول في ذلك ما لخصه الدكتور/ أحمد مختار عمر، وذلك طبقًا لرأيهما، ومؤداه: أن "العلاقة بين الرمز والفكرة (أي بين اللفظ والمعنى) علاقة عَرضية. أما العلاقة بين الفكرة والشيء (أي بين المعنى والشيء) فقد تكون مباشرة حين نفكر في شيء ملون مثلًا، أو غير مباشرة حين نفكر في نابليون مثلًا"(١).

وبعد فإنه يجدر بي في هذا الموضع أن أعرض للمثلث الدلالي عند عبد القاهر، والذي يطيب لي أن أطلق عليه:

هـ- شكل رقم (١) (مثلث العلاقات الدلالية عند عبد القاهر في حالة الاستعمال الحقيقي):

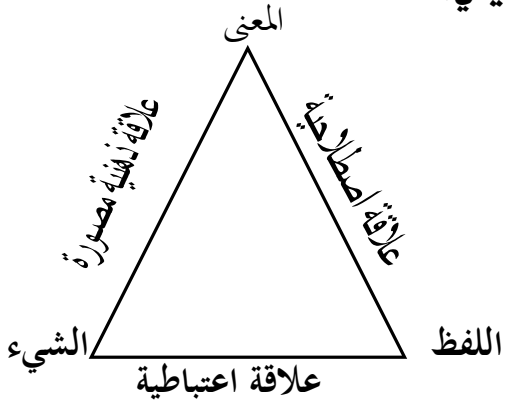

وهكذا، من خلال هذا الشكل يصبح مفهوم العلامة عند عبد القاهر قضية مفهومة، أما بالنسبة لمفهوم العلامة عند الغربيين، فإنه يتحدد في اتجاهين يمثل

(١) علم الدلالة: هامش ص٥٥.

أحدهما: المفهوم السوسيري، ويمثل الآخر المفهوم الأمريكي، أعني مفهوم (أوجدن) و(ريتشاردز)– ولقد سبق أن أشرنا – إلى مفهوم العلامة عند سوسير باعتبارها (اعتباطية بين الدال والمدلول، وهذا يعني أن سوسير قد تجاهل مرجعية العلامة إلى مرجع بعينه)؛ لأنه قد اعتبرها ثنائية مكونة من وجهين الدال المادي، والمدلول عليه الذهني، أي الصورة السمعية والمفهوم. أما عن اتجاه (ريتشاردز) و(أوجدن) فإنه يقوم على تصور ثلاثي، يتكون من المعنى، والاسم، والشيء، كما يمثلها المثلث التالي:

و- شكل (٢) (مثلث النظرية الإشارية عند أوجدن وريتشاردز) في الثلث الأول من القرن الماضي:

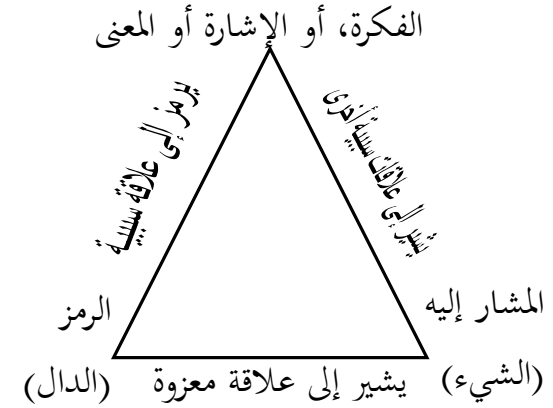

وقد بسط (أولمان) بعد هذين العالمين هذا المثلث"[(١)]، ولم يأت – من وجهة نظري – بجديد، وهذا – في حد ذاته – يدل على أن عبد القاهر قد ارتقى في مدارج الصعود بعيدًا حتى وصل إلى ذِرْوَة السَّنامِ.

---

(١) السيميوطيقا مفاهيم وأبعاد، تأليف/ أمنية رشيد مجلة فصول، مج١، ع٣ – ١٩٨١م، ص٤٧، وللاستزادة، انظر: علم الدلالة، ص٥٤، ٥٥؛ وانظر: وصف اللغة العربية دلاليًا: ص٨٣، ٨٤.

ثانيا: تحديد نوع العلاقة في المثلث الدلالي (اللفظ – المعنى – الشيء) في حالة الاستعمال المجازي:

أ- نوع العلاقة بين اللفظ الدال، ومعنى المعنى في حالة الاستعمال المجازي:

لقد قلنا فيما سبق أن العلاقة بين (اللفظ – المعنى) في الاستعمال الحقيقي، هي علاقة اصطلاحية، وهذه العلاقة تتحول في الاستخدام المجازي إلى علاقتين، إحداهما عقلية معنوية، والأخرى تخييلية تصورية، وهذا التصور ينطوي في ذاته على نظرية عبد القاهر في "المعاني العقلية" و"المعاني التخييلية" بحيث يمكن أن نرى أوجه المغايرة بين المعاني العقلية" التي تؤدي في المجاز إلى علاقة "عقلية معنوية" وبين "المعاني التخييلية" التي تؤدي في المجاز إلى علاقة تخييلية تصورية، أو علاقة تخييلية متوهمة.

ومن ثم فإننا لو نظرنا إلى أفكار عبد القاهر مجتمعة فيما يختص بهاتين العلاقتين لوجدنا أنهما يتحددان طبقًا لرؤيته في أمرين:

أحدهما: أن العلاقة "العقلية المعنوية" تكون في "إثبات شبه[١]"، وذلك على نحو ما يكون في الاستعارة بين مستعار له، ومستعار منه له وجود وصورة في الخارج، ويمكن التحقق منه من خلال "المعاني العقلية" المتمثلة في الصور الذهنية، وذلك كاستعارة الأسد للرجل الشجاع مثلًا بحيث يستدل على ذلك من خلال "وجه الدلالة على الغرض، أي يذكر ما يستدل به على إثبات الشجاعة"[٢] للرجل المستعار له.

أما الآخر: وهو المختص بالعلاقة "التخييلية التصورية، أو المتوهمة" بحيث تظهر هذه العلاقة التخييلية التصورية في كل ما كان من شأنه أن يقال فيه: "أنه اتساع وتجوز"[٣]، وتظهر العلاقة المتوهمة في "إثبات الصفة في واحدٍ

(١) أسرار البلاغة: ص٢٣٨.
(٢) السابق: ص٢٩٣.
(٣) أسرار البلاغة: ص٢٣٩.

متجدد حادث"[١]، أي لا يهتدي إلى معرفته، أو لا يمكن التأكد من صورته على الحقيقة، أي أننا لا نجد له صورة ذهنية واضحة، أو معلومة.

وهكذا يربط عبد القاهر في نظريته الدلالية بين "الصورة": وهي الماهيَّة المجردة"[٢]، وبين "التصور" "والذي يعني – في علم النفس – استحضار صورة شيء محسوس في العقل دون التصرف فيه"[٣]، إذ إن عبد القاهر قد حدد نظريته الدلالية – وذلك على نحو ما قلنا في بحث سابق – بدائرة الإبداع. ومن ثم فكل ما خرج عن دائرته تلك لم يعتد به عبد القاهر؛ لأنه "خداع للعقل، وضرب من التزويق"[٤].

وعلى ذلك فإن تغير نوع العلاقة في الاستعمال المجازي يعود طبقًا لرأيه إلى "المعاني المترتبة في النفس والتي تنتظم في الحقيقة على قضية العقل"[٥]، وتنتظم في الاستعمال المجازي على الادعاء العقلي، أي "ويدعي – على نحو ما يقول – دعوى لها سنخ في العقل"[٦]، أي أصل في العقل، وقد علل عبد القاهر لذلك بقوله: "أن ملك المعير لا يزول عن المستعار واستحقاقه إياه لا يرتفع"[٧]، وسبب ذلك أن اللفظ المستعار "لا يعري من ملاحظة الأصل"[٨]، لأنه "لا يستعمل على القطع والبت في غير ما وضع له"[٩].

وبعد فأنا لا أملك في هذا الموضع من البحث إلا أن أقول: إن بحثنا هذا

---

(١) أسرار البلاغة: ص٢٨٧.
(٢) المعجم الوجيز: ص٣٧٣.
(٣) السابق: نفسه.
(٤) أسرار البلاغة: ص٢٣٩.
(٥) السابق: ص٣.
(٦) السابق: ص٢٣٩.
(٧) أسرار البلاغة: ص٣٥٠.
(٨) السابق: ص٣٤٣.
(٩) دلائل الإعجاز: ص٣٦٧.

قد فتح لعبد القاهر أبوابًا في علم الدلالة لم تكن لتفتح قبل ذاك، وعلى ذلك فعسى أن أكمل نفس المسيرة على نحو ما بدأت.

ب- نوع العلاقة بين (اللفظ – الشيء) في حالة الاستعمال المجازي:

لقد سبق أن قلنا أن العلاقة بين (اللفظ – الشيء) في الاستعمال الحقيقي هي علاقة اعتباطية، وهنا نقول إن هذه العلاقة في الاستعمال المجازي، هي "علاقة دلالية سببية معللة"؛ لأنه "لا يعقل أن تسلب الكمة دلالتها ثم لا تعطيها دلالة أخرى"(١)، لأن "دلَّ على الشيء وإليه دلالة أرشد فهو دال"(٢)، وذلك يكون في دالٍ يدل على مدلول معين، وهذا هو المعنى الحقيقي، أو الوضعي. أما استخدام "معنى المعنى" من المعنى الحقيقي في المجاز، فهو استخدام يعطيه صفة الدليل، لأنك "إذا قلت: رأيت أسدًا فقد جعلت الشجاعة كالشيء الذي يجب له الثبوت والحصول، وكالأمر الذي نصب له دليل يقطع بوجوده"(٣)، "والدليل المرشد، والجمع أدلة، وأدلاء"(٤)، وهذا لا يحدث في مثل قولنا "رأيت أسدًا" إلا من بعد أن تدخل الرجل الشجاع إلى جنس الأسود، "لأن الرجل لا يشرك في اسم الأسد إلا من بعد أن يدخل في جنس الأسد"(٥)، لأنه "إنما يكون رجلًا وبصفة الأسد"(٦)، حتى "كأنه واحد من الأسود قد استبدل بصورته صورة الإنسان"(٧).

وعلى ذلك فالرجل قد أدخلناه في جنس الأسد من أجل أن نجعل دال الأسد دليلًا عليه، أي من أجل أن نستدل على شجاعته من خلال دال الأسد؛

(١) أسرار البلاغة: ص٣٦٤.
(٢) المعجم الوجيز: ص٢٣٢.
(٣) دلائل الإعجاز: ص٧٢.
(٤) المعجم الوجيز: ص٢٣٣.
(٥) دلائل الإعجاز: ص٤٣٢.
(٦) أسرار البلاغة: ص٢٨٠.
(٧) السابق: ص٣٥٨.

لأنه إنما يقال: "استدل بالشيء على الشيء اتخذه دليلًا عليه"[١]. ومن ثم فـ "معنى المعنى" هو المستنتج من دال الأسد "من حيث تعلق وجوده بهذا السبب من طريق العادة"[٢].

إذن فليس المعنى من ذلك أن شجاعة الأسد قد كانت سببًا في شجاعة الرجل، لأن شجاعة الرجل لا ترد إليها باعتبارها سببًا فيها، ولكنها ترد إليها باعتبارها المقيس عليها، ولهذا كان القياس هنا كالسبب أو كالعلة، وتعليل ذلك أن لفظ الأسد يتضمن صفة الشجاعة، ومن ثم فإن استعارة لفظ الأسد للرجل الشجاع يجعل صفة الشجاعة للرجل لازمة "وكالمستحيل، أو الممتنع أن يعري منها"[٣] ما دامت شجاعته قد كانت سببًا في إدخاله إلى جنس الأسود من الجهة التي بينها عبد القاهر.

ج- نوع العلاقة بين (المعنى – الشيء) في حالة الاستعمال المجازي:

لقد قلنا فيما سبق أن العلاقة بين (المعنى – الشيء) في الاستعمال الحقيقي هي علاقة ذهنية مصورة، وهنا نقول أن هذه العلاقة في الاستعمال المجازي في الاستعارة، هي علاقة مشابهة، والعلاقة: "هي مناسبة خاصة، بين المعنى المنقوله عنه، والمعنى المنقول إليه، بها يحصل الارتباط بين المعنى الحقيقي، والمعنى المجازي، الذي ينتقل إليه الذهن بواسطة القرينة"[٤]، وهذه العلاقة تتحدد – طبقًا لرؤية عبد القاهر – من خلال ادعاء "معنى المعنى"؛ لأن الرجل الشجاع لا يتحول إلى أسد على الحقيقة، وإنما يأخذ صفته "على معنى المبالغة؛ ولهذا كانت حاجتك إلى أن تنظر به إلى الأصل أمس، لأنه إذا لم

(١) المعجم الوجيز: ص٢٣٢.
(٢) أسرار البلاغة: ص٣٣٦.
(٣) دلائل الإعجاز: ص٧٢.
(٤) نظرات في البيان، تأليف د/ محمد عبد الرحمن نجم الدين الكردي، ط. مطبعة السعادة، ص١٦١.

يتصور أن يكون هنا سبع من شأنه الجراءة العظيمة.. كان تقديرك شيئًا آخر يتحول إلى صفته، ويصير في حكمه من أبعد المحال"[(١)]، وقد علل عبد القاهر لذلك على نحو ما قلنا في بحث سابق بسلب الأسد المعاني الظاهرة والمتمثلة في هيئته، والاحتفاظ بالمعاني الباطنة، والتي تعني الغريزة المتمثلة في الشجاعة والفتك[(٢)]، وذلك أن الرجل الشجاع يأخذ من الأسد معناه الباطن والمتمثل في الشجاعة.

وبعد.. فإننا طبقًا لما قدمناه من أدلة من نصوص عبد القاهر نستطيع أن نعرض المثلث الدلالي الثاني، والذي يطيب لي أن أطلق عليه:

د- شكل رقم (٣) (مثلث العلاقات الدلالية عند عبد القاهر في حالة الاستعمال المجازي) وتفوقه على أفكار الغرب في المثلث ذاته:

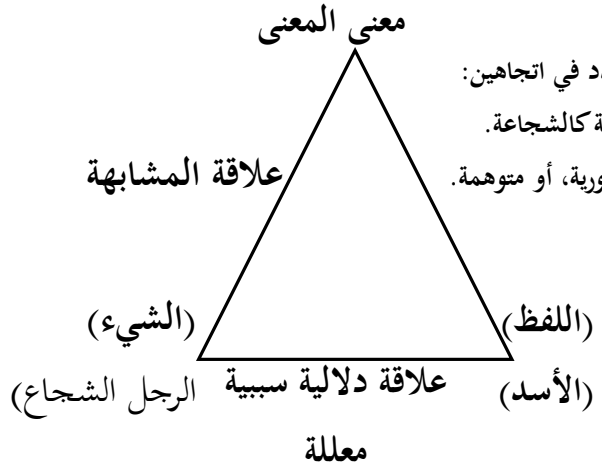

وإذن فعبد القاهر قد أحاط علمًا بالتغيرات الحاصلة في العلاقات عند التحول من الحقيقة إلى المجاز. ومن ثم فعبد القاهر بما أحاط به قد قطع شوطًا

---

(١) أسرار البلاغة: ص٣٥١.
(٢) ينظر أسرار البلاغة: ص٣٦٠.

طويلًا، وهذا بخلاف نقاد الغرب الذين ما زالوا حتى اللحظة الراهنة يقطعون أشواطًا في سبيل الوصول إلى ما وصل إليه عبد القاهر، ولكن دون جدوى. ومن ثم فإن كان هذا الكلام مجرد إِطْرَاءٍ لا دليل عليه فهو من سَقَطِ الكلام، أي من رديئه، وعلى ذلك فلسوف نستطرد هنا لنضع أمام القارئ الدليل من قول جون كوين: الذي قال: "وما يطلق عليه (تغيير المعنى) في الصورة يمكن أن يرمز إليه بالتخطيط التالي، وسوف نرمز إلى الدال بالرمز (س)، وإلى المدلول بالرمز (ص).

الدال المعنى الأول المعنى الثاني
(س)ـــــــ (ص١)ـــــــ (ص٢)

وتغير المعنى ليس بالتأكيد عفويًا فهنالك بين (ص١) و(ص٢) علاقة متنوعة يتولد عن أنماطها المختلفة، ألوان المجاز المتعدد، فيمكن أن تكون استعارة إذا كانت العلاقة المشابهة، أو كناية إذا كانت المجاوزة، أو مجازًا مرسلًا إذا كانت علاقة الجزء بالكل"[(١)].

وإذن فلو نظرنا إلى كلام جون كوين السابق لوجدنا أنه ما زال في مرحلة صياغة المقدمات التي لم تتمخض عن نتائج على نحو ما تمخضت عنه دراسات عبد القاهر، ولكن على رغم ذلك فقد قال مترجم نظريته في مقدمة الطبعة الأولى: "أنه يوجد قدر غير قليل من التشابه في الإطار العام بين طريقة نظرته إلى الشعر، والطريقة اختطها من قبله بنحو ألف عام.. عبد القاهر الجرجاني"[(٢)].

---

(١) النظرية الشعرية، بناء لغة الشعر، اللغة العليا، تأليف/ جون كوين/ ت – د/ أحمد درويش، ط. دار غريب للطباعة والنشر، ١/ ١٣٧، وللاستزادة ينظر: إبداع الدلالة في الشعر الجاهلي، مدخل لغوي أسلوبي، تأليف د/ محمد العبد، ط. مكتبة الآداب، ص١٣١.

(٢) النظرية الشعرية: بناء لغة الشعر، اللغة العليا ١/ ١٨.

وإذن فأنا لا أقلل بهذا الكلام من شأن جون كوين، ولكنني في الوقت ذاته ألفت الأنظار إلى الأسلاك الشائكة التي نصبها السكاكي من خلال قراءته لعبد القاهر، لأن هذه الأسلاك – من وجهة نظري – هي التي عوقت البلاغيين قديمًا وحديثًا عن فهم عبد القاهر.

وبعد فإن كان هذا هو ما قاله جون كوين فإننا سنلقي الضوء أيضًا على ما قاله (جون سيرل) في بحث مترجم حيث قال: "فإننا نحتاج أن نميز بين ثلاثة عناصر: أولًا: هناك تعبير الموضوع (س)، والشيء المستخدم ليحيل عليه.. وثانيًا هناك تعبير المحمول (ب) المتلفظ، والمعنى الحرفي لذلك التعبير ..، وثالثًا: هنا معنى تلفظ المتكلم (س) هي (ر)، وشروط الصدق المحددة بذلك المعنى، فمشكل الاستعارة في أبسط أشكاله هو محاولة الحصول على تشخيص للعلاقات بين المجموعات الثلاث (س) و(ب) و(ر)"[(١)]. ومن ثم فإن جون سيرل قد طوف في بحثه المترجم قريبًا وبعيدًا من أجل أن يوجد حلًا لإشكاليات الاستعارة من وجهة نظره، وفي النهاية ختم بحثه بقوله: "إن نظرية التشبيه لا تخبرنا كيف نحسب وجوه التشابه، أو أي التشابهات هي المقصودة استعاريًا من قبل المتكلم"[(٢)].

وإذن فأنا بعد هذا الكلام لن أبدي رأيًا، وسأترك للقاريء فرصة للتعليق، وعسى أن يجد فيما كتبناه عن عبد القاهر طريقًا يحدد بها وجهته بين نقدين إحداهما قديم، والآخر محدث بحيث نستطيع أن نقول: "إنه لا مفر من الموازنة حتى وإن ابتعد البون بينهما".

---

(١) الاستعارة صياغة المشكل تأليف/ جون سيرل، ت – د/ طارق النعمان/ مجلة فصول، ع٧٧، شتاء – ربيع ٢٠١٠، ص١٤٥ – ١٤٧.
(٢) السابق: ص١٦٢.

ثالثا: المراحل الدلالية الثلاث للاستعارة:

لعله يكون قد اتضح لنا من خلال مثلثي العلاقات الدلالية في حالتي الاستعمال الحقيقي والمجازي عند عبد القاهر أن العلاقات تختلف في حالة الاستعمال المجازي عن الاستعمال الحقيقي في كل ضلع من أضلاع المثلث الثلاثة، وهذا الاختلاف لا يعني أن علاقات المثلث المجازي تنفي علاقات المثلث الحقيقي، لأن إحداهما تبنى على الأخرى، وهذا هو ما أوضحناه في الصفحات السابقة، وأوضحناه كذلك في بحث سابق بعنوان "المفهوم الاصطلاحي للاستعارة" حيث تحدثنا في بحثنا السابق عن المراحل الإجرائية الثلاث، وهي الكائنة في "الإسناد، والادعاء، والإثبات"[(١)]. أما في بحثنا هذا الذي نحن بصدده فسوف نتحدث عن المراحل الدلالية الثلاث "الحقيقية والمجازية والمعنوية حيث تتجسد دلالة الاستعارة بين الدوال والمدلولات، لأن "طريق كون الأسد حقيقة في السبع اللغة.. وهي أيضًا الطريق في كونه مجازًا في المشبه بالسبع"[(٢)]. أما "وجه الدلالة على الغرض، (أي الدلالة المعنوية) فهو أن يذكر ما يستدل به على إثباته له (أي للرجل الشجاع) الشجاعة.. مثلًا"[(٣)].

وبعد.. فإننا لو نظرنا إلى التساؤلات التي طرحها عبد القاهر، وهو في سبيل تحقيقه لهذه المراحل الدلالية لوجدنا أن هذه التساؤلات تلتقي عند ذلك السؤال – الذي أجبنا عنه من قبل – والذي يقول: "هل الاستعارة مجاز لغوي أم عقلي"[(٤)].

إذن فهذا السؤال الذي تحدثنا عنه في موضعين[(٥)] في بحثنا المشار إليه

---

(١) المفهوم الاصطلاحي للاستعارة بين الماهية ومفردات التعريف، قراءة في الأسرار والدلائل، تأليف د/ علي سعد علي سعد، مجلة القبس، ع١١، ج٣، ص١٨٤، ٢١١.

(٢) أسرار البلاغة: ص٣٥٨.

(٣) السابق: ص٢٩٣.

(٤) مواهب الفتاح ٢/ ٢٨٠.

(٥) المفهوم الاصطلاحي للاستعارة بين الماهية ومفردات التعريف، قراءة في الأسرار =

آنفًا، قد آن الآوان أن نتحدث عنه هنا؛ لكي تتشكل دائرة المجاز اللغوي، والعقلي في إطار تقريبي يحقق لكل منهما نوعًا من العلاقات، التي تدخل في تكوين كل منهما، وهذا هو ما أدركه عبد القاهر – مع الاعتذار له عمّا بدر من بعض البلاغيين من سوء فهم – حين قال: "وههنا نكتة جامعة، وهي أن المجاز في مقابلة الحقيقة فما كان طريقًا في أحدهما من لغة، أو عقل فهو طريق في الآخر، ولست تشك في أن طريق كون الأسد حقيقة في السبع اللغة دون العقل، وإذا كانت اللغة طريقًا للحقيقة فيه، وجب أن تكون هي أيضًا الطريق في كونه مجازًا في المشبه بالسبع، إذا أنت أجريت اسم الأسد عليه، فقلت: "رأيت أسدًا".. وكذلك إذا علمت أن طريق الحقيقة في إثبات الفعل للشيء هو العقل فينبغي أن تعلم أنه أيضًا الطريق إلى المجاز فيه، فكما أن العقل هو الذي دلك حين قلت: "فعل الحي القادر" أنك لم تتجوز.. كذلك ينبغي أن يكون هو الدال والمقتضي إذا قلت: "فعل الربيع" أنك قد تجوزت، وزلت عن الحقيقة.. فإن قال قائل: كان سياق الكلام وتقريره يقتضي أن طريق المجاز كله بالعقل، وأن لاحظ للغة فيه، وذاك أنا لا نجري اسم الأسد على المشبه بالأسد حتى ندعي له الأسدية.. وقد قدمت فيما مضى ما بين أنك لا تتجوز في إجراء اسم المشبه على المشبه حتى تخيل إلى نفسك أنه هو بعينه، فإذا كان الأمر كذلك فأنت في قولك: "رأيت أسدًا" متجوز من طريق المعقول، كما أنك كذلك في "فعل الربيع". وإذا كان كذلك عاد الحديث إلى أن المجاز فيهما جميعًا عقلي، فكيف قسمته قسمين لغوي وعقلي؟

فالجواب أن هذا الذي زعمت من أنك لا تجري اسم المشبه به على المشبه حتى تدعي أنه قد صار من ذلك الجنس نحو أن نجعل الرجل في حقيقته الأسد – صحيح كما زعمت لا يدفعه أحد.. إلا أن ههنا نكتة أخرى قد أغفلتها، وهي أن تجوزك هذا الذي طريقه العقل يفضي بك إلى أن تجري الاسم على

=

والدلائل، مجلة قبس، ع١١، ج٣، ص٢٠٢ – ٢٠٥، ص٢٢٧، ٢٢٨.

شيء لم يوضع له في اللغة.. فمن ها هنا جعلنا اللغة طريقًا فيه"[١].

ومن ثم فعبد القاهر في خاتمة نصه السابق الذي نقلناه بتمامه قد وضع نقطة فارقة، لأن التجوز في المجاز اللغوي هو تجوز في الدلالة، لأن الأسد مثلًا لم يوضع للرجل الشجاع، وعلى هذا فإن الذي يقول: "رأيت أسدًا" وهو يعني شجاعًا يكون قد أجرى اسم الأسد على ما لم يوضع له في اللغة، وهذا بخلاف المجاز العقلي، لأن الذي يقول: "فعل الربيع" إنما يكون متجوزًا في الإسناد، وقد علل عبد القاهر لذلك على ضوء من نظريته "المعنى، ومعنى المعنى"؛ لأن الذي يقول – على سبيل الاستعارة – "رأيت أسدًا" لا ينقل اللفظ "عن معناه الذي وضع له بالكلية"[٢]. أما الذي يقول "فعل الربيع" فإنه يقول ذلك مع علمه بأن صورة اللفظ لم تتغير؛ "لأنه لم يسلبه لا بالتأويل، ولا غير التأويل شيئًا وضعته له اللغة"[٣].

وإذن فلفظ "فعل" قد استخدم بكامل معناه، وهذا يعني أن المجاز العقلي مكانه المطمئن في علم المعاني، لأنه ليس من نظرية "معنى المعنى" في شيء، وعلى ذلك فالسؤال الذي طرح من قبل أصحاب الشروح[٤]، وذلك طبقًا لما فهموه من مفتاح السكاكي، هو سؤال لا محل من الإعراب، لأن الاستعارة من المجاز اللغوي، وليست من المجاز العقلي في شيء. ومن ثم فما قاله بعض البلاغيين المحدثين من أجل تخفيف وطأة هذا الحدث لا يغني شيئًا؛ لأن

---

(١) أسرار البلاغة: ص٣٥٨، ٣٥٩ (بتصرف).
(٢) دلائل الإعجاز: ص٤٠٩.
(٣) أسرار البلاغة: ص٣٦٠.
(٤) مواهب عبد الفتاح ٢/ ٢٨٠، وينظر حاشية الدسوقي علي مختصر السعد، تأليف/ محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، ت – د/ خليل إبراهيم خليل، ط. دار الكتب العلمية بيروت لبنان ٣/ ٣٤٩ – ٣٥٢.

أحدهما قد قال إن الخلاف بين البلاغيين في ذلك "هو خلاف لفظي"(١)، وهذا هو نفسه ما قاله الآخر لأنه قد قال "وكأنه مشكل تعبير"(٢).. وبعد فأي إضافة قد أضافها عبد القاهر في ذلك النص الذي نقلناه بتمامه، ونسنطيع من خلالها أن نحدد المراحل الدلالية لكل من المجازين اللغوي والعقلي؟

إن الإجابة على هذا السؤال تتحدد في وضع عبد القاهر دلالة "معنى المعنى" في المجاز اللغوي، في مقابل إثبات "المعنى الكلي" في المجاز العقلي.

وعليه فإن من ينظر إلى هذا النص الذي نقلناه من الأسرار سوف يجد ما يلي:

---

(١) نظرات في البيان: ص١٧٢.

(٢) اللفظ والمعنى بين الأيديولوجيا والتأسيس المعرفي للعلم: ص٩٣.

أولا: المراحل الثلاث التي يمر بها المجاز العقلي:

١- المرحلة الأولى: مرحلة الحقيقة العقلية، لأن "طريق الحقيقة في إثبات الفعل للشيء هو العقل"(١).

٢- المرحلة الثانية: مرحلة المجاز العقلي، لأن العقل هو "الطريق إلى المجاز فيه"(٢)، لأن المجاز من جهة العقل – على نحو ما قال في موضع آخر – "ليس في دلالة اللفظ، وإنما المجاز في أمر خارج عنه"(٣).

٣- المرحلة الثالثة: مرحلة تقييد الإثبات من خلال الإسناد، وهذه المرحلة قد أشار إليها عبد القاهر في نص تالٍ حيث قال: "إن إثبات الفعل من غير أن يقيد بما وقع الإثبات له، لا يصح الحكم عليه بمجاز أو حقيقة، فلا يمكنك أن تقول: إثبات الفعل مجاز أو حقيقة.. هكذا مرسلًا، وإنما تقول: إثبات الفعل للربيع مجاز، وإثباته للحي القادر حقيقة"(٤).

ثانيا: المراحل الدلالية الثلاث التي يمر بها المجاز اللغوي، وذلك باعتبار الاستعارة نموذجًا له:

١- المرحلة الأولى: مرحلة الحقيقة اللغوية: وهذه العلاقة تعود طبقًا لما أوردناه عن عبد القاهر في مثلث العلاقات الدلالية في حالة الاستعمال الحقيقي إلى علاقة الاصطلاح(٥)، وهي الكائنة بين (اللفظ – المعنى)؛ لأن "طريق كون الأسد حقيقة في السبع اللغة دون العقل"(٦).

٢- المرحلة الثانية: مرحلة المجاز اللغوي: وهذه المرحلة تبنى على الحقيقة

---

(١) أسرار البلاغة: ص٣٥٨.
(٢) السابق: ص٣٥٨.
(٣) السابق: ص٣٦١.
(٤) السابق: نفسه.
(٥) السابق: ص٣٥٦.
(٦) أسرار البلاغة: ص٣٥٨.

اللغوية، لأن "المعنى لا يعري – طبقًا لما نقلناه عنه قبل ذلك – من ملاحظة الأصل"[(١)] و"لا يستعمل على القطع والبت في غير ما وضع له"[(٢)]، وقد علل عبد القاهر لذلك بقوله: "ولذا كانت اللغة طريقًا للحقيقة فيه وجب أن تكون هي أيضًا الطريق في كونه مجازًا في المشبه بالسبع"[(٣)]؛ لأن المجاز في دلالة اللفظ وليس في أمر خارج عنه، وهذا – وقد سبق أن أشرنا إلى ذلك – بخلاف المجاز العقلي الذي يكون في أمر خارج عن دلالة اللفظ.

٣- المرحلة الثالثة: مرحلة "وجه الدلالة على الغرض"[(٤)]، لأن هذه الدلالة – لم تعقل – على نحو ما قال في الدلائل من لفظ أسد، ولكن من ادعائه معنى الأسد الذي رآه ثبت بذلك أنك تعرف المعنى في الاستعارة من طريق المعقول دون طريق اللفظ"[(٥)]، وهذا هو نفسه ما قاله عبد القاهر في النص الذي نقلناه بتمامه حيث قال: "أن تجوزك هذا الذي طريقة العقل يفضي بك إلى أن تجري الاسم على شيء لم يوضع له في اللغة.. فمن ههنا جعلنا اللغة طريقًا فيه"[(٦)].

ومن ثم فإن جعل اللغة طريقًا في المجاز، هو الذي جعل دلالة الاستعارة من ناحية الدلالة الإسنادية مطلقة غير مقيدة، وهذا بخلاف المجاز العقلي الذي يتقيد فيه الفعل – على نحو ما ذكرنا – بما وقع الإثبات له، ولهذا قال عبد القاهر في شأن الاستعارة "فلولا أنها عندهم لنقل الاسم بشرط التشبيه على

---

(١) السابق: ص٣٤٣.
(٢) دلائل الإعجاز: ص٣٦٧.
(٣) أسرار البلاغة: ص٣٥٨.
(٤) السابق: ص٢٩٤.
(٥) دلائل الإعجاز: ص٤٤٠.
(٦) أسرار البلاغة: ص٣٥٩.

المبالغة.. لماذا استجازوا ذكرها مطلقة غير مقيدة"[١].

"بيان ذلك أنك إذا قلت: الأسد مقبل فالكلام موضوع لإثبات الإقبال للأسد لا لإثبات معنى الأسد.. وإنما يثبت الشبه من طريق الرجوع إلى الحال، والبحث عن خبئ في نفس المتكلم"[٢].

وعلى ذلك "فوجه الدلالة على الغرض" يبني أساسًا على الدلالة، والتي لا يجب أن تخرج – على نحو ما قال سيبويه –: "إلى ما هو مستقيم كذب.. أو ما هو محال كذب"[٣]، أو على نحو ما ذكره عبد القاهر في تعليقه على بيت المتنبي:

أسدٌ دمُ الأسدِ الهزبر خضابهُ موتٌ فريصُ الموتِ منه ثُرْعَدُ

إذ إن هذا البيت طبقًا لما أوضحناه في بحثين سابقين من القسم الثاني من "المعاني التخييلية"، وقد علق عليه عبد القاهر بما يدل أنه من المحال الكذب، حيث قال: "فمحال أن تجعله محمولًا على الشبه على هذا الجنس أولًا، ثم تجعل الذي هو أقوى الجنس خضاب يده.. وكذلك محال أن تشبهه بالموت المعروف ثم تجعله يخافه"[٤].

ومن ثم فلكون هذه القراءة على نحو ما أفصحنا في مقدمتها لا يجب أن تغفل عن الوعي المعاصر من جهة تراجم الغرب؛ حتى وإن اختلفت الحياة الفكرية في مرحلة النهضة اللغوية عند الغرب في القرن الماضي عن سابقتها في عصر عبد القاهر؛ لأن هذا الاختلاف فيما يخص العلوم النظرية – من وجهة نظري – هو اختلاف في الشكل لا في الجوهر، والدليل على ذلك أن فكرة

---

(١) السابق: ص٣٤٦.
(٢) أسرار البلاغة: ص٢٨٤.
(٣) الكتاب تأليف أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، المعروف بسيبويه (بدون تحقيق)، ط. بولاق ١٣١٦هـ – ١٣١٧هـ، ١/ ٨.
(٤) أسرار البلاغة: ص٢٨٦.

عبد القاهر في قوله السابق تتجلى في أوضح صورها في قول جون كوين: "والفرق بين عبارة غير صحيحة، وعبارة غير معقولة فرق معنوي؛ لكن يظل مع ذلك شكليًا، فالعلاقة بين المدلولات ليست نفس الشيء في كلتا الحالتين، فالجملة غير الصحيحة يمكن أن يقبلها المسند إليه. أما الجملة غير المعقولة فلا يمكن أن تكون جملة صحيحة لعكس السبب السابق، وسوف نسمي الحالة الأولى: حالة الإسناد الملائم، والثانية حالة الإسناد غير الملائم"(١)، وسف نرى "عدم الملاءمة واضحًا في قول (ما لا رميه) "السماء ماتت) حيث نرى عدم ملاءمة إسنادية.. فلكي تكون الجملة "س مات" ذات معنى ينبغي أن يكون (س) داخلًا في دائرة معنى المسند، أي أن يكون منتميًا إلى طائفة الأحياء، وليست هذه حالة السماء"(٢).

وهذا الكلام هو نفسه ما ذكره (فلفهارت هاينريكس) تحت مسمى (عدم وجود عنصر مناظر على مستوى الموضوع، وفي هذا يقول: "ومن خلال تحليل الاستعارة في الفعل عن قرب يظهر أن هناك نمطين يجب التمييز بينهما: النمط الخيالي حيث لا يوجد عنصر مناظر على مستوى الموضوع مثال ذلك "والموت ينظر"، والنمط الحقيقي حيث يوجد عنصر مناظر على مستوى الموضوع، ومثال ذلك (أنامل رجليه تدمع) تعني يقطر منها الدم. ولكن لأن الفاعل الضمني لكلا الفعلين (وهو "العين" في كلا المثالين) فاعل خيالي على أية حال، ويمكن جعله بسهولة فاعلًا صريحًا لدى شعراء آخرين إذا ما رغبوا في ذلك"(٣).

إذن فعبد القاهر كان يبحث في الاستعارة عن المعقول طبقًا لما قاله: (جون

(١) النظرية الشعرية: بناء لغة الشعر، اللغة العليا، ١/ ١٣٣.
(٢) النظرية الشعرية: بناء لغة الشعر، اللغة العليا: ص١٣٦، وينظر إبداع الدلالة في الشعر الجاهلي (مدخل لغوي أسلوبي)، ص١٣٠، ١٣١.
(٣) "يد الشمال" آراء حول الاستعارة، ومعنى المصطلح "استعارة" في الكتابات المبكرة في النقد العربي، تأليف/ فلفهارت هاينريكس، ت – سعاد المانع، مجلة فصول، مج/ ١٠، غ (٣)، (٤) يناير ١٩٩٢م، هامش (١٦) ص٢٢٥.

كوين)، وكان يبحث عن عنصر مناظر على مستوى الموضوع طبقًا لما قاله: (هاينريكس)، ولهذا قال عبد القاهر: "أن الاستعارة لا تدخل في قبيل التخييل"(١)، أي الاستعارة التي تبنى على المعاني العقلية، وعليه فليس من تناقض بين أفكار عبد القاهر، ومصطلحاته؛ لأن الذين قد آتوا من بعده بتسعة قرون قد قالوا بعضًا مما قاله الرجل في نظريته الدلالية، وهذا – في حد ذاته – يعيد للرجل هيبته بغير تعصب ولا تفاخر، ويكفي – في الوقت ذاته – للتدليل على كل ما كنا نريد أن نقوله دون استطراد.

(١) أسرار البلاغة: ص٢٣٨.

الفصل الثالث

شروط مفهوم الاستعارة دلالياً

بين مسوغات الدلالة ومعوقاتها

الفصل الثالث
شروط مفهوم الاستعارة دلالياً بين مسوغات الدلالة ومعوقاتها

إن هذا الفصل هو خاتمة المطاف في بحثنا هذا، ومن ثم فمن أجل أن تكون الصورة التي أقدمها إلى القارئ واضحة سأبدأ على النحو التالي:

أولاً: مسوغات الدلالة:

بداية أقول أن المقصود بمسوغات الدلالة، أي ما يجعلها سائغة؛ لأن "ساغ الشيء: جاز وأبيح"(١). إذن فمسوغات الدلالة تعنى مسوغات الإشارة بالدال إلى مرجعه الذي يدل عليه من أجل تعيينه،كما تعنى فهم مدلوله في حالة استخدام الدال في الحقيقة ، أو في المجاز؛لأن هذا هو نفسه ما قصده عبد القاهر في الكناية التي تندرج مع المجاز بنوعيه في نظرية المعنى، ومعنى المعنى، وأعنى بذلك قوله : "من شرط البلاغة أن يكون المعنى الأول الذي تجعله دليلاً على المعنى الثاني، ووسيطاً بينك وبينه متمكناً في دلالته، مستقلاً في وساطته"(٢)؛ ومعنى الاستقلال أن "المعنى" الذي يشير إلى "معنى المعنى" في الكناية، أو في المجاز بنوعيه لا يستخدم في حقيقته عند استخدامه في المجاز، أو الكناية، هذا مع العلم بأن المجاز لابد له من قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي. أما الكناية فقد اختلف في قرينتها، أهي مانعة أم غير مانعة؟

و الجواب عن ذلك قد قلناه في بحث سابق(٣)، وأعود إلى الغرض، من أجل أن أقول: إن الكلام السابق قد كان بمثابة الإجابة عن سؤال مؤداه:

ما المقصود بمسوغات الدلالة؟ ومن ثم فبعد أن وضح المراد من ذلك

---

(١) المعجم الوجيز:ص ٣٢٩.
(٢) دلائل الإعجاز: ص ٢٦٧.
(٣) ينظر "مفهوم المعنى الكنائي في فكر الإمام عبد القاهر الجرجاني تأليف/ د.على سعد على سعد مجلة القبس ع٣ ٢٠٠٠م ط. التركي للطباعة طنطا ص ١١١٠، ١١١١.

نستطيع أن نتحدث عن مسوغات الدلالة في الاستعارة، والتي ترجع إلى مجمل أمور نوجزها فيما يلي:

١ – تمام دلالة اللفظ على معناه الذي وضح له في حالتي الإفراد والنظم:

لقد وضح لنا فيما سبق أن العلاقة بين الدال والمدلول في مثلث الدلالة في الاستخدام الحقيقي هي علاقة اصطلاحية[١] . ومن ثم فهذه الدلالة إذا صلحت ولم يطرأ عليها ما يغير معناها[٢]؛ فإنها سوف تكون ذات فائدة في حالة النظم؛ لأنه لا معنى "في تحقيق القول على البلاغة، والفصاحة، والبيان والبراعة ... غير وصف الكلام بحسن الدلالة وتمامها فيما كانت له دلالة"[٣]، إذ "ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها، وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل"[٤].

و من ثم فإن عبد القاهر يعلل لتناسق الدلالة، وتلاقى المعاني بأمور عدة نوجزها في أمرين: أحدهما أسبقية المعاني على الألفاظ، أما الثاني فيعود إلى المبدع الذي يرتب المعاني أولاً في نفسه، ولهذا يقول:"أن الإنسان لا يستطيع أن يجئ بالألفاظ مرتبة إلا من بعد أن يفكر في المعاني، ويرتبها في نفسه [أي في حالة النظم؛ لأنه] لا يغنى وضوح الدلالة [أي في حالة الإفراد] مع من لا ينظر فيها"[٥]، أي في حالة النظم، إذ "لو فرضنا أن تخلو الألفاظ من المعاني لم يتصور أن يجب فيها ترتيب ونظم"[٦].

إذن فبعد القاهر يقرر وفي سابق فكر أن المعنى الدلالي في المجاز بنوعيه،

---

(١) أسرار البلاغة: ص٣٥٦.
(٢) السابق: ص٣٠٤.
(٣) دلائل الإعجاز: ص٤٣.
(٤) السابق:ص٤٩، ٥٠.
(٥) دلائل الإعجاز: ص٤٥٥، وينظر ص ٥٩ (نفسه).
(٦) السابق: ص٤٥٥ وينظر ص ٥٠ نفسه.

والكناية لا يفهم من الألفاظ إلا بعد "أن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينهما فوائد"[(١)]، إذ "إن الأغراض التي تكون للناس في ذلك لا تعرف من الألفاظ، ولكن تكون المعاني الحاصلة من مجموع الكلام أدلة على الأغراض والمقاصد"[(٢)].

٢ – تناسق الدلالة في حالة النظم:

لقد اشترط عبد القاهر "تناسق الدلالة"[(٣)] في حالة النظم؛ "لأنك تقتفي في نظمها – [أي الألفاظ] آثار المعاني، وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس"[(٤)] "من حيث أن الألفاظ إذا كانت أوعية المعاني فإنها لامحالة تتبع المعاني في مواقعها"[(٥)] وهذا من شأنه أن يؤدى إلى التعليق، أي النظم الذي "هو توخي معاني النحو في معاني الكلم""[(٦)] ؛ لأن "الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات، لا بمعرفة العبارات"[(٧)] والدليل على ذلك أنك "أيها المتكلم لست تقصد أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلمه بها، فلا تقول "خرج زيد" لتعلمه معنى خرج في اللغة، ومعنى زيد"[(٨)].

إذن فعبد القاهر المتمرس باللغة ينظر إلى الألفاظ في حالتي الإفراد والنظم، ولكنه – في الوقت ذاته– يتخطى تلك النظرة التي توقفت بالألفاظ عند دلالتها الإفرادية المعلومة، لأن الغاية من الألفاظ –على نحو ما يرى– هو الاستخدام الوظيفي لها، وهذا هو نفسه ما أخذت به المدارس اللغوية الحديثة التي ركزت

(١)دلائل الإعجاز: ص٥٤٩.
(٢) دلائل الإعجاز ص٤٤١.
(٣) السابق: ص٤٩.
(٤) السابق، نفس الصفحة.
(٥) دلائل الإعجاز: ص٥٢.
(٦) السابق، ص٣٦١.
(٧) السابق:ص٤١٨.
(٨) السابق: ص٤١٢.

على "الطريقة التي تستعمل فيها البنية التركيبية في التوظيف الفعلي للغة"(١).

و على ذلك فعبد القاهر السابق فكراً للمدارس اللغوية عند الغرب لم يكن ليهمل في نظريته الدلالية الروابط والعلاقات بين الألفاظ، لـ "أن في الاستعارة ما لا يمكن بيانه إلا بعد العلم بالنظم، والوقوف على حقيقته"(٢) إذ إن الكلمة لا تكون مستعارة إلا في جملة من القول، ولهذا قال تعليقاً على الآية القرآنية ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم/٤] "و هذه الروعة التي تدخل على النفوس عند ... الكلام [ليست] لمجرد الاستعارة، ولكن لأن سلك بالكلام طريق ما يسند فيه الفعل إلى الشيء، وهو لما هو من سببه"(٣).

إذن فصاحب هذه الفكرة هو عبد القاهر، أما الفكرة نفسها فهي التي صاغها النقد الغربي الحديث حين قال:"و يمكن استقصاء الوظيفة الدلالية لمستوى البنية خطوة مقبولة نحو نظرية للتفاعل بين النحو والدلالة"(٤).

وعلى ذلك فأوجه الخلاف بين عبد القاهر والغرب يعود في مجمله إلى صياغة الأفكار في فرضيات، أو نظريات، وما يتبع ذلك من مصطلحات لا حصر لها وهلم جرا.

ومن ثم فإن الذي ينبغي أن نصنعه الآن أن نعيد النظر فيما كتب عبدالقاهر طبقاً لدلالة الحال، وتوجهات المدارس اللغوية الحديثة؛ لأن ما كتبه عبدالقاهر– وهذا هو نفسه الذي عملت عليه– لو تمت صياغته في أفكار لكانت أفكار الغرب بالقياس إلى ما كتبه عبد القاهر مجرد مكررات معادة، وذلك بغض النظر على ما يمكن أن نستثنيه منها من أفكار.

---

(١) الغموض التركيبى، دراسة نحوية تحويلية تأليف ذ/ خالد توكال مرسى ط مكتبة الآداب ص ٦٢.
(٢) دلائل الإعجاز ص١٠٠.
(٣) دلائل الإعجاز ص١٠٠.
(٤) الغموض التركيبى دراسة نحوية تحويلية ص٦٢.

و على ذلك فإن قال قائل إننا نتأول نصوص عبد القاهر، لأن أفكار عبد القاهر لم تقرأ قراءة واحدة، ولكنها قد قرأت عدة قراءات. ومن ثم فهذه القراءة تعدل المسار الناتج من جراء قراءة السكاكي المنطقية، وتعيد أفكار عبد القاهر إلى مسارها الصحيح. والآن فالذي نستطيع أن نقرره ههنا أن نقول: أن الغرب قد فكر فيما فكر فيه عبد القاهر، ولكن بعد تسعة قرون.

٣- دلالة "المعنى" على "معنى المعنى"[١]:

إنه لمن الجدير بالذكر أن أقول: إن هذا الجزء من البحث يحتوى على بحث آخر بعنوان: "نظرية "المعنى" و"معنى المعنى" عند عبد القاهر الجرجاني، قراءة من المقدمات والنتائج إلى الأسس المعرفية المتقابلة"، حيث تناولت فيما سبق من المقدمات "المثلث الدلالي للعلاقات الحقيقية"، ومن النتائج "المثلث الدلالي للعلاقات المجازية". أما الأسس المعرفية المتعلقة بهما فهي التي ألمحت إليها في بحث سابق[٢]، وذلك في أثناء حديثي عن المراحل الإجرائية الثلاث للاستعارة حيث قلت:- في هذا البحث السابق- شيئاً مما نريد أن نقوله الآن، وأعنى بذلك ما قلناه عن "دلالة المعنى على المعنى"[٣]، و"دلالة المعاني على المعاني"[٤]، بيد أن الفرق بين ما قلناه، وما نريد أن نقوله؛ أننا فيما مضى قد أفسحنا المجال فيما يخص ماهية الاستعارة على حين أننا قد ضيقنا المجال فيما يخص

(١) لقد كتب الدكتور/عز الدين إسماعيل عن نظرية "معنى المعنى" عند عبد القاهر في بحث بعنوان:"قراءة في معنى المعنى عند عبد القاهر الجرجانى" مجلة فصول، ج٧ ، ع٣، ع٤(ابريل-سبتمبر ١٩٨٧م) ص٣٧-٤٥.

(٢) ينظر بحثنا "المفهوم الاصطلاحي للاستعارة بين الماهية، ومفردات التعريف،قراءة في الأسرار والدلائل" مجلة القبس ع١١،ج٣ ص١٩٤,١٨٣,١٨٢-٢٠٦.

(٣) دلائل الإعجاز:ص٢٦٧.

(٤) السابق، نفس الصفحة.

الدلالة، وذلك لعلمي أنني سوف احتاج إلى ما ادخرته في هذه الصفحات. ومن ثم أقول: إن دلالة "المعنى" على "معنى المعنى" تتوقف على ثلاثة أسس نوجزها فيما يلي:

(أ) الأساس الأول: دلالة "الصورة" على المعنى، ودلالة "التصوير" على معنى المعنى:

إن عبد القاهر فيما مضى – قد وضع المعاني بإزاء الصور الذهنية، ومعنى ذلك أن لكل شيء صورة ذهنية تخالف صورة غيره من الأشياء؛ فكان تبين إنسان من إنسان، وفرس من فرس، بخصوصية تكون في صورة هذا لا تكون في صوره ذاك، عبرنا عن ذلك الفرق، وتلك البينونة بأن قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك"[(١)]، ومعنى ذلك أن صورة المعنى للفظ الأسد مثلاً تتغير عندما نطلقه على الرجل الشجاع؛ لأننا "قد سلبناه بعض ما وضع له[(٢)]"، وهذا الأساس الأول يقابل في كل من المراحل الإجرائية الثلاث للاستعارة، والمراحل الدلالية الثلاث المرحلة الأولى في كل منهما، والتي تعنى الإسناد في المراحل الإجرائية، وصورة المشبه به في المراحل الدلالية، ولهذا قال عبد القاهر: "إذ لا يتصور أن يقع الأسد للرجل على هذا المعنى إلا بعد أن تجعل كونه اسمًا للسبع إزاء عينيك فهذا استناد تعلمه ضرورة"[(٣)]؛ لأن التصوير في الاستعارة يبنى على "الصورة" في التشبيه، أي على صورة المشبه به؛ ولهذا قال عبد القاهر: "و إذا سمع السامع قولك "زيد أسد فأكثر ما يمكن أن يدعى تخيله في هذا أن يقع في نفسه من قولك زيد أسد، حال الأسد في جراءته، وإقدامه، وبطشه فأما أن يقع في وهمه أنه رجل

(١) دلائل الإعجاز: ص ٥٠٨.
(٢) أسرار البلاغة: ص٣٦٠.
(٣) السابق: ص٣٠٤، ٣٠٥.

وأسد بالصورة والشخص فمحال"[١].

و هكذا يذكرنا عبد القاهر بما أكده جون كوين حين قال:"إن قدرة الألفاظ العاطفية، هي نفسها قدرة الأشياء التي تشير إليها"[٢]، وكذلك قال "فولو شينوف" – بالمعنى نفسه– "حيثما حضرت علامة ما حضرت معها الأيديولوجية أيضاً"[٣]، هذا بالإضافة إلى أن قول عبد القاهر السابق يذكرنا أيضاً بما قاله: هو نفسه– عندما عاب على أولئك الذين "نسبوا الفضيلة إلى اللفظ ... وهم يريدون الصورة التي تحدث في المعنى"[٤]، أي الصورة الجديدة، والتي تعنى التصوير، لأن اللفظ – وهذا ما أوضحناه في بحثنا المفهوم الاصطلاحي– لا ينقل[٥]، وكذا المعنى لا ينقل بالكلية[٦] وعلى ذلك فالتصوير هو الذي يحدث صورة جديدة للمعنى، أي ينتج "معنى المعنى"، لأن "من شأن المعاني أن تختلف بها الصور"[٧].

كما أن "من شأن المعاني أن تختلف عليها الصور"[٨].

إذن فالتصوير طبقاً لهذا المفهوم هو قرين لـ "معنى المعنى" الذي يشمل المجاز بنوعيه والكناية، وهذا بخلاف "الصورة"، لأنها طبقاً للمفهوم نفسه

---

(١) أسرار البلاغة:: ص٢٨٠.
(٢) النظرية الشعرية، بناء لغة الشعر ، اللغة العليا تأليف : جون كوين، ت–د/أحمد درويش ط. دار غريب ٢٣٣/١.
(٣) اللغة والهوية، قومية، إثنية، دينية تأليف: جون جوزيف، ت– د/ عبد النور خراقى، سلسلة عالم المعرفة ع/٣٤٢ ط المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ٢٠٠٧م ص٢٢٥.
(٤) دلائل الإعجاز: ص ٤٨٢.
(٥) السابق: ص٤٨٤.
(٦) السابق: ص٤٠٩.
(٧) دلائل الإعجاز:ص٤٢٦ ،٤٢٧.
(٨) السابق: ص٤٨١.

قرينة للمحاكاة التي تكون في التشبيه.

و من ثم فإن دراسة علم البيان باسم "الصورة" تارة، أو باسم "التصوير" أخرى في الدراسات البلاغية قد كان لأسباب، لأن الذين درسوه باسم "الصورة" هم الذين غلبوا التشبيه على المجاز بنوعية والكناية، وذلك على اعتبار أن الاستعارة تبنى عليه. أما الذين غلبوا "التصوير" فهم الذين نظروا إلى التغيرات الحادثة في الصورة من خلال التصوير الذي يحتوى على المجاز بنوعية والكناية.

(ب) الأساس الثاني: دلالة "التفسير على "المعنى"، ودلالة"المُفَسر" على "المعنى، ومعنى المعنى"

إننا نقول بادئ ذي بدء إن التفسير والمفسر يتعلقان بالمرحلة الثانية في كل من المراحل الإجرائية والدلالية للاستعارة، والتي تعنى في المراحل الإجرائية "الادعاء" على حين أنها تعنى في المراحل الدلالية "المعنى المجازى"

و على ذلك لو نظرنا إلى الحمولة الدلالية لكل من "التفسير" و"المفسر" لوجدنا أن عبد القاهر قد وضحها بقوله:"أما الدلالة في "المفسر" أي في المجاز والكناية فهي "دلالة معنى على معنى، وفي التفسير دلالة لفظ على معنى ... ولا يكون هذا الذي ذكرت أنه سبب فضل المفسر على التفسير من كون الدلالة في المفسر دلالة معنى على معنى، وفي التفسير دلالة لفظ على معنى"[1]، وقد علل عبد القاهر سبب هذا التفضيل بقوله "أن المفسر كون له دلالتان: دلالة اللفظ على المعنى، ودلالة المعنى الذي دل عليه اللفظ .. على معنى آخر، وذلك لا يكون مع كون

(١) دلائل الإعجاز ، ص٤٤٤.

المعنى واحداً ولا يتصور"[1]، ولهذا عاب عبد القاهر الجرجاني على أولئك الذين ظنوا أن المفسر هو التفسير في قوله:"و إنما هو سوء نظر منهم ... وتوهم أن المعنى إذا دار في نفوسهم، وعقل من تفسيرهم فقد فهم من لفظ المفسر، وحتى كأن الألفاظ تنقلب عن سجيتها، وتزول عن موضوعها فتحتمل ما ليس من شأنها أن تحتمله، وتؤدى ما لا يوجب حكمها أن تؤديه"[2].

و بعد .. فقد علل عبد القاهر لفساد هذا الرأي الذي يساوى بين التفسير والمفسر من خلال أمثله من الاستعارة حيث قال:"فإن تفسيرها أن نتركها، وتصرح بالتشبيه فتقول في "رأيت أسداً" إن المعنى "رأيت رجلاً يساوى الأسد في الشجاعة، وكذلك الأمر في التمثيل، لأن تفسيره أن نذكر المُتَمَثَّل له فنقول في قوله: أراك تقدم رجلاً، وتؤخر أخرى إن المعنى أنه قال: أراك تتردد في أمر البيعة فتقول تارة أفعل، وتارة لا أفعل"[3] ُعلى ذلك، وطبقاً لما أوضحناه في هذا الأساس الثاني من الأسس المعرفية المتقابلة لنظرية المعنى، ومعنى المعنى نستطيع أن نقول: إن عبد القاهر كان سابقاً وسباقاً لكل من جاء بعده وحاول اللحاق به؛ إذ إن كل من حاول ذلك لم يصل إلى ما وصل أليه عبد القاهر حتى وإن بقيت فكرة "المعنى ومعنى المعنى" قاسماً مشتركاً يكتب فيه اعتباره كوناً عاماً، ومن جملة من كتب في ذلك جون كوين حيث قال:"ينبغي أولاً تحديد معنى كلمة "المعنى" ومشكلة "معنى المعنى" هي من أكثر المشاكل بين اللغويين .. لكننا هنا يمكن أن نحدد مع "أوجدن" و"ريتشاردز" عنصرين مختلفين:

---

(١) السابق، ص٤٤٥.
(٢) أسرار البلاغة: ص٣٤٢.
(٣) دلائل الإعجاز: ص٤٤٣، ٤٤٤.

الموضوع الحقيقي معتبراً في ذاته

العملية الذهنية التي من خلالها يفهم الموضوع ... ويمكن أن نسميها "المعنى النثري" و"المعنى الشعري"(١).

و بعد ... فهكذا وصل جون كوين أخيراً إلى ما وصل إليه عبد القاهر قبله بتسعة قرون، ولكن دون أن يحقق تطابقاً في الرؤى مع عبد القاهر، لأن عبد القاهر قد وضع أسساً للنظرية، ومن جملة الأسس التي وضعها في هذا الأساس، ويمكن أن تنتهي بنا إلى نتائج: أن المفسر قد يفقد دلالته بكثرة الاستعمال ويتحول إلى تفسير، ولهذا قال:– وهذا ما أوردناه في نظرية الأقسام السياقية للأسلوب–"فإنك تعلم أن قولنا "لا يشق غباره"، الآن في الابتذال كقولنا لا يلحق ولا يدرك"(٢).

و عليه فهذه الكناية قد فقدت المعنى الثاني بكثرة الاستعمال، أي أنها لم تعد مفسراً بعد أن صارت تفسيراً. ومن ثم فإن هذا التعليل لم يذكر عند علماء المدارس اللسانية عند الغرب، ولكنهم قد ذكروا أقوالاً عامة من مثل "فقد بريقه" و"خفت معناه" إلى غير ذلك مما لا غناء فيه، ولا معنى تحته، ولا طائل منه!

(ج) الأساس الثالث: دلالة "المثبت" على المعنى الكلي، ودلالة "الإثبات على "معنى المعنى":

بداية نقول: إننا قد قلنا في بحثنا " المفهوم الاصطلاحي للاستعارة" أن عبد القاهر في أسراره كان يتعامل مع التراث النقدي السابق بحذر. ومن ثم فقد بحث ماهية الاستعارة من خلال مفردات التعريف، وهي "النقل" و"الادعاء" و"الحذف" و"الاطواء" و"التغيير" و"الاستبدال" من أجل اختيار

(١) النظرية الشعرية، بناء لغة الشعر، اللغة العليا ٢٢٦/١، ٢٢٧ (بتصرف).
(٢) أسرار البلاغة: ص ١٦٦.

المفردة التي تتناسب مع ماهية الاستعارة وعليه فقد ثبت على مصطلح "الادعاء" في خاتمة أسراره، وأصله في دلائله بالدليل والبرهان.

إذن فنتيجة لذلك قد تحددت بعض المفاهيم الجديدة، ومن جملة ذلك "الإثبات" و"المثبت" إذ إن هذين المفهومين قد رسخهما عبد القاهر في الأسرار، بل وفرق من خلالهما بين المجازين اللغوي والعقلي حيث قال:"إنه – أي التجوز– إذا وقع في الإثبات فهو متلقي من العقل، وإذا وقع في المثبت فهو متلقي من اللغة"(١) ومن ثم فإننا نستطيع أن نرد معايير القياس التي وضعها عبد القاهر في "الإثبات" و"المثبت" إلى المرحلة الثالثة من المراحل الإجرائية للاستعارة، والتي تعنى "الإثبات"، وإلى المرحلة الثالثة أيضاً من المراحل الدلالية للاستعارة، والتي تعنى " وجه الدلالة على الغرض" وعلى ذلك لو نظرنا إلى فكرة التلقي من العقل والتلقي من اللغة لوجدنا هذه الفكرة قد أحدثت التباساً في الفهم عند بعض البلاغيين، وذلك بالقياس لما قاله عبد القاهر في الدلائل حيث قال:"فإذا ثبت أن ليست الاستعارة نقل الاسم، ولكن ادعاء معنى الاسم .. ثبت بذلك أن الاستعارة كالكناية في أنك تعرف المعنى فيها من طريق المعقول، دون طريق اللفظ .. وحكم التمثيل في ذلك حكمهما"(٢) . هذا بالإضافة إلى أنه قد قال أيضاً "و اعلم أنه قد يهجس في نفس الإنسان شيء يظن من أجله أنه ينبغي أن يكون الحكم في المزية التي تحدث بالاستعارة في المثبت دون الإثبات، وذلك أن تقول:إنا إذا نظرنا إلى الاستعارة وجدناها إذا كانت أبلغ أنها تدل على قوة الشبه، وأنه قد تناهي إلى أن صار المشبه لا يتميز عن المشبه به في المعنى الذي من أجله شبِّه به، وإذا كان كذلك كانت المزية الحادثة بها

(١) أسرار البلاغة: ص٣٢٢.
(٢) دلائل الإعجاز: ص٤٣٩ – ٤٤٠.

حادثة في الشبه، وإذا كانت حادثة في الشبه كانت في المثبت دون الإثبات، والجواب عن ذلك أن يقال:إن الاستعارة لعمرى تقتضى قوة الشبه، ولكن ليس ذاك سبب المزية، وذلك لأنه لو كان ذاك سبب المزية، لكان ينبغى إذا جئت به صريحاً فقلت: رأيت رجلاً مساوياً للأسد في الشجاعة ... وما شاكل ذلك من ضروب المبالغة أن تجد لكلامك المزية التي تجدها لقولك: رأيت أسداً [لأنك بذلك قد أفدت] في إثبات شدة الشبه مزية"(١).

إن هذا النص السابق من السهل الممتنع، لأن قول عبد القاهر "قد يهجس في نفس الإنسان أن يكون الحكم في المزية التي تحدث بالاستعارة في المثبت دون الإثبات"، يعنى أن المزية التي تحدث بالإثبات تكون في "معنى المعنى"؛ أي في جزء من "المعنى الكلى"، وهذا يعني أن المزية حادثة في الشبه، وذلك لعلاقة المشابهة، ولهذا يخطئ من يظن أن المشابهة كانت في المثبت [أي في المعنى الكلى] دون الإثبات، أي في معنى المعنى"، وسبب ذلك أن المشابهة تكون من أجل الصفة، والتي تعنى وجه الشبه في التشبيه والجامع بين الطرفين في الاستعارة، ولذلك تتلقى دلالة "المثبت" أي المعنى الكلى من اللغة، على حين أن دلالة الإثبات تتلقى من العقل، لأن العقل هو الذي يثبت الإسناد في المجاز العقلي، وهو الذي يثبت "معنى المعنى" في الاستعارة.

و من ثم فالنقطة الفارقة هنا، والتي أدت إلى اللبس أن العقل يثبت في الاستعارة جزءاً من المثبت، أي يثبت "معنى المعنى" من المعنى الكلى. أما في المجاز العقلي فإنه يثبت "المعنى الكلى" المسند إلى من يسند إليه مجازاً، ولهذا قال عبد القاهر عن الإثبات في الاستعارة "أنه محال أن تكون

---

(١) دلائل الإعجاز: ص٤٤٨ – ٤٥٠ (بتصرف).

المزايا التي تحدث بها حادثة في المعنى المخبر به [أي المعنى الكلى] المثبت، أو المنفي .. وإذا كان ذلك محالاً ثبت أن المزية والحسن يكونان في إثبات ما يراد أن يوصف به المذكور، والإخبار به عنه، وإذا ثبت ذلك ثبت أن الإثبات معنى، لأن حصول المزية والحسن فيما ليس بمعنى محال"[(١)].

ثانياً: شروط مفهوم الاستعارة دلالياً:

بداية أقول إن هذا الجزء لهو من الأهمية بمكان، لأنني قد قمت بإعادة صياغة أفكار عبد القاهر وتجميعها من صورتها المجردة، ولهذا فأنا أراها الآن واضحة أمامي وضوح الشمس، وكل ما على الآن أن أتقدم إليها، وأن أحصرها حصراً من خلال الشروط الواجب توافرها في المفهوم الدلالي للاستعارة، إذ إن هذه الشروط تمثل حلقة وصل بين عبد القاهر المتمكن، وبين "جون سيرل" الذي كتب بحثاً بعنوان "الاستعارة صياغة المشكل"[(٢)] وقال في مقدمته "إن مشكل تفسير كيف تعمل الاستعارات هو حالة خاصة من المشكل العام لتفسير كيف ينفصل معنى المتكلم، ومعنى الجملة، أو الكلمة، إنه حالة خاصة من مشكل كيف يكون ممكناً أن يقال شيء؛ ويقصد شيء آخر حيث ينجح المرء في توصيل ما يعنيه على الرغم من أن كلاً من المتكلم والمستمع يعرف أن معاني الكلمات التي تلفظها المتكلم لا تعبر تعبيراً حرفياً عما يعنيه المتكلم ... ومن الأساسي التشديد منذ البداية على أن مشكل الاستعارة يخص العلاقات بين معنى الكلمة ومعنى الجملة من ناحية، ومعنى المتكلم [أي المعنى المجازى]، ومعنى التلفظ

---

(١) دلائل الإعجاز: ص٥٣٧ – ٥٣٨ (بتصرف). وللاستزادة انظر: ص ٥٦١ (نفسه).
(٢) الاستعارة صياغة المشكل تأليف/ جون سيرل، ت – د/ طارق النعمان، مجلة فصول ع٧٧، شتاء ربيع ٢٠١٠، ص١٣٩ – ١٦٣.

[أي المعنى الحقيقي] من ناحية أخرى"[١]

بعد فإنه يطيب لي هنا أن استطرد قليلاً لأوضح للقارئ مفاهيم "جون سيرل" ومفاهيم عبد القاهر في الاستعارة، وعليه فإن عبد القاهر قد قال فيما يخص الاستعارة "إنما يتصور النقل فيما دخل تحت النطق"[٢] ، وهذا ما عناه جون سيرل حين قال "إن المعنى الاستعاري هو دائماً معنى تلفظ المتكلم"[٣] أما بالنسبة لما يخص "التفسير والمفسِّر" وهذا ما أوضحناه في الصفحات السابقة عند عبد القاهر فإنني أرى – وهذا على الأقل من وجهة نظري– أن التفسير لم يتضح عند جون سيرل حين قال:"فإن المشكل هو تفسير كيف يستطيع المتكلم أن يعنى شيئاً مختلفاً عن معنى الكلمات .. التي يتلفظها. في ضوء هذه التأملات يمكن لسؤالنا الأصلي كيف تعمل الاستعارات؟ أن يعاد صياغته على النحو التالي: ما المبادئ التي تمكن المتكلمين من أن يصوغوا والمستمعين من أن يفهموا تلفظات استعارية؟"[٤] وقد أجاب على هذا السؤال من خلال أمرين: أحدهما "الوسائل التقريرية"[٥] وهي التي تعنى "الإثبات" أو "وجه الدلالة على الغرض" عند عبد القاهر أما الثاني " فهو شروط الصدق المتعلقة بسياق معين ... لأن عناصر الجملة المعتمدة على السياق مدركة صراحة في البنية الدلالية للجملة"[٦] وهذا يقابل عند عبد القاهر "أن المعنى لا يعرى من ملاحظة الأصل"[٧] لأنه "لا

---

(١) الاستعارة صياغة المشكل: ص١٣٩ – ١٤٠ (بتصرف).
(٢) أسرار البلاغة: ص ٣٦٣.
(٣) الاستعارة صياغة المشكل: ص١٤٠.
(٤) الاستعارة صياغة المشكل: ص١٤١ (بتصرف).
(٥) السابق، نفس الصفحة.
(٦) السابق: ص١٤١ – ١٤٢.
(٧) أسرار البلاغة: ص٣٤٣.

يستعمل على القطع والبت في غير ما وضع له"[١] ومن ثم فمن أجل الأمانة العلمية نقول: إن "جون سيرل" قد توصل إلى هذه الحقيقة التي توصل إليها عبد القاهر عندما قال:"إنه في الاستعارة لا يوجد على الإطلاق تغير في المعنى ... بحيث إن الكلمة، أو التعبير لا يعود أي منهما يعنى ما كان يعنيه من قبل"[٢].

وإذن فلعله يكون قد اتضح لنا مما سبق أن الجرجانى عبد القاهر قد قد سبق عصره، وأن أفكاره التي ظلت في طي النسيان زمنا، قد ظهرت من خلال هذه التراجم دون أن نلوى لها عنقاً، ودون أن نثنيها عن طريقها الذي يجب أن تسير فيه وبعد.. فإنه يطيب لى الآن أنى أعرض على القارئ الشروط الواجب توافرها في المفهوم الدلالي للاستعارة، وهي على النحو التالي:

١ – أصالة اللفظ المستعار واستشهاده في حقله الدلالي:

أود أن أنبه القارئ إلى أن الشروط الواجب توافرها في المفهوم الدلالي ، هي التي تقابل "أوجه التحقق والاختلاف بين المفهوم الاصطلاحي والمراحل الإجرائية الثلاث للاستعارة"[٣] وهذا هو ما قلناه في بحث سابق. ومن ثم فإننا هنا لا نعيد صياغة ما قلناه، ولا نقوم بتحويره، ولكننا نتناوله بالمفهوم الدلالي، وما يشير إليه. وإذن فالأصالة والاشتهار تعنى أن الشبه يجب أن يكون "في أمر قد ثبت واستقر وعرف"[٤] وذلك [يكون] إذا قوى

---

(١) دلائل الإعجاز: ص٣٦٧.
(٢) الاستعارة صياغة المشكل: ص١٤٧ – ١٤٨ (بتصرف).
(٣) المفهوم الاصطلاحي للاستعارة بين الماهية ومفردات التعريف قراءة في الأسرار والدلائل، تأليف الدكتور/ علي سعد علي سعد، مجلة القبس، ع١، ج٣، ٢٠١١م/ ص٢١٢ – ٢٦٢.
(٤) أسرار البلاغة: ص ٢٨٥.

الشبه بين الأصل والفرع حتى يتمكن الفرع في النفس بمداخله ذلك الأصل، والاتحاد به، وكونه إياه، وذلك في نحو "النور" إذا استعير للعلم والإيمان، و"الظلمة" للكفر والجهل، فهذا النحو لتمكنه وقوة شبهه، ومتانة سببه قد صار كأنه حقيقة"[١] ، ومثله استعارة الموت للجهل، والحياة للعلم عند هذا الذي قد "جعل من لا يعلم ميتاً، ومن يعلم هو الحى فإنك تلاحظ الحقيقة، وتشير إليها، تُحطب في حبلها"[٢] . وعلى ذلك فإن ثبات دلالة اللفظ المستعار،و استقراره على معناه، ومعرفته هو الذي جعله فاعلاً في المستعار له، ومن ثم فلو أعدنا قول عبد القاهر"فإنك تلاحظ الحقيقة، وتشير إليها" لتذكرنا ما قاله جون كوين –و هو الذي ذكرناه من قبل– حين قال:"إن قدرة الألفاظ العاطفية، هي نفسها قدرة الأشياء التي تشير إليها"[٣].

و على ذلك نستطيع أن نقول : أن عبد القاهر قد عنى بأصالة اللفظ المستعار، واشتهاره في حقله الدلالي، لأن ذلك يؤدى إلى "قوة الدلالة" التي تساعد على الاقناع والتأثير، ولهذا قال: في تعليقه على قول الوأواء الدمشقى:

فأَسْبَلتْ لُؤْلُؤًا من نَرْجِسٍ، وسَقَتْ وَرْدَاً، وعَضَّتْ على العُنَّابِ بِالبَرَدِ

[حيث قال]:"ولكن اعلم أن سبب أن راقك .. أنه أفادك في إثبات شدة الشبه مزية"[٤] . وعليه فشدة الشبه هي شدة الدلالة، أو قوتها.

٢– ألا تبنى الاستعارة على تشبيه لا يصلح أن يكون استعارة.

(١) أسرار البلاغة: ص٢٨٨، ٢٨٩.
(٢) أسرار البلاغة: ص٦٤.
(٣) النظرية الشعرية، بناء لغة الشعر، اللغة العليا ٢٣٣/١.
(٤) دلائل الإعجاز: ص٤٤٩، ٤٥٠.

(أ) عدم صلاحية التشبيه الذي يبنى على الدلالة الهامشية في الاستعارة لكونها تبنى على الدلالة المركزية.

إن هذا العنوان الفرعي يمثله قول عبد القاهر عندما قال عن المتكلم:"فلم يدل عليها– [أي الاستعارة] بلفظها الخاص بها، واعتمد دليل حال غير مفصح، أو نيابة مذكور ليس لتلك النيابة بمستصلح"(١) . أما هذا العنوان نفسه فيؤكده، ويوضحه قوله: "فلو حاولت في قوله– أي النابغة.

فإنك كالليل الذي هو مدركي وإن خلت أن المنتأي عنك واسع

أن تعامل الليل معاملة الأسد في قولك: رأيت أسداً ... لم تجد له مذهباً في الكلام، ولا صادفت طريقة توصلك إليه؛ لأنك لا تخلو من أحد أمرين: أحدهما: إما أن تحذف الصفة، وتقتصر على ذكر الليل مجرداً فتقول: إن فررت أظلني الليل، وهذا محال لأنه ليس في الليل دليل على النكتة التي قصدها .. وغاية ما يتأتى في ذلك أنه يريد إن هرب عنه أظلمت عليه الدنيا ... و هذا شيء خارج عن الغرض"(٢) إذن فحذف قوله "الذي هو مدركي".

هو الذي أدى إلى ذلك لأن "الذي" اسم موصول في محل جر صفة – نعت– لليل، وجملة "هو مدركي" صلة الموصول لا محل لها من الأعراب.

أما الأمر الثاني: وهو "إن لم تحذف الصفة، وجدت طريق الاستعارة فيه يؤدى إلى التعسف، إذ لو قلت: إن فررت منك وجدت ليلاً يدركني [فقوله: يدركني: في محل نصب صفة– نعت لليل]، وإن ظننت أن المنتأي واسع،

(١) أسرار البلاغة: ص١٦.
(٢) السابق: ص٢١٢.

والمهرب بعيد قلت ما لا تقبله الطباع، وسلكت طريقة مجهولة، لأن العرف لم يجر بأن تجعل الممدوح ليلاً هكذا.

فأما قولهم إن التشبيه بالليل يتضمن الدلالة على سخطه فإن لا يفسح في أن يجرى اسم الليل على الممدوح جرى الأسد والشمس ونحوهما، وإنما تصلح استعارة الليل لمن يقصد وصفه بالسواد والظلمة"[١]

إذن فعبد القاهر يتحدث عن الليل في بيت النابغة لا الليل على الإطلاق، ولهذا قال: "و لم أرد أنه لا تمكن استعارته على معنى ما، ولا يصلح في غرض من الأغراض"[٢].

و بعد ألا يجوز لنا بعد هذا كله أن نسأل أين يقف عبد القاهر من الغرب؟

إن عبد القاهر يقف شامخاً أمام المدارس الغربية بمختلف فروعها، لأن كلامه السابق لا يتفاوت كثيراً عما قاله اللغويون الغربيون في "الدلالة المركزية، والدلالة الهامشية، أي (الإحالة والتضمن)" [٣] حيث "فسروا إحالة الكلمة بأنها ما تشير إليه في حين أن التضمن هو تلك الخصائص التي تنبغي أن تكون متلبسة بما تشير إليه .. وبهذا الاستخدام فإن تضمن الكلمة هو فكرة المكون العاطفي، أو الوجداني إضافة إلى المعنى المركزي"[٤] أي المعنى الحقيقي والذي يعنى دلالة المطابقة. ومن ثم فطبقاً لذلك فالإحالة تشير إلى الدلالة المركزية على حين أن التضمن يشير إلى الدلالة الهامشية بالإضافة إلى الدلالة المركزية، ولهذا عرفت دائرة المعارف البريطانية الجديدة التضمن بأنه: المعنى المرتبط بالكلمة، أو العبارة بمعزل عن معناها الأساسي"[٥]. ومن ثم فلو نظرنا إلى قول عبد القاهر

---

(١) أسرار البلاغة: صـ٢١٢,٢١٣ وينظر صـ٢٢١ (نفسه).
(٢)أسرار البلاغة: صـ٢١٢.
(٣) وصف اللغة العربية دلالياً في ضوء مفهوم الدلالة المركزية، دراسة حول المعنى، وظلال المعنى صـ١٥٧.
(٤) السابق: صـ١٥٨.
(٥) وصف اللغة العربية دلالياً في ضوء مفهوم الدلالة المركزية، دراسة حول المعنى، وظلال =

–الذي أوردناه في السابق– حين قال:"و لم أرد أنه لا تمكن استعارته على نحو ما"[١] لعرفنا أن عبد القاهر كان يقصد على نحو ما يقول النقد الغربي "الدلالة الهامشية"[٢]، أو "العاطفية"[٣] وهذا ما يؤكده قول عبد القاهر:"إن التشبيه بالليل يتضمن الدلالة على سخطه؛ (و لهذا) لا يفسح في أن يجرى اسم الليل على الممدوح جرى الأسد والشمس ونحوهما"[٤].

و على ذلك فالسخط هو الدلالة الهامشية لليل لأنه ليس جزءاً من الدلالة المركزية.

وإذن فإن كان لابد من إضافة في هذا الموضع فإننا نقول إن أحد علماء الحداثة قد استنتج مما قاله الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه دلالة الألفاظ[٥]، "أن الدلالة المركزية ليست سوى دلالة المطابقة .. والدلالة الهامشية ليست سوى دلالة الالتزام، التي حددوها بأنها دلالة اللفظ على شيء خارج عن معناه"[٦]، ومعنى هذا أن الدلالة الهامشية تعني"معنى المعنى"، وربما لهذا قال اللغوي/محمد محمد يونس على "و قد يتبادر إلى الذهن أن مصطلح "معنى المعنى" عند عبد القاهر يراد به ما أريد بمصطلح التضمن أو الدلالة الهامشية ... لأن الدلالة الهامشية لا تحتاج إلى قرينة صارفة عن إرادة المعنى الحقيقي. وإذا كان الأمر كذلك فإن مفهومي الدلالة المركزية، والدلالة الهامشية لا يوازيان مفهومي عبد القاهر "المعنى، ومعنى المعنى ... ومن هنا فإن "معنى المعنى" ينتمي مباشرة إلى المعنى المركزي الذي لا يحصل التفاهم إلا به، ولا يجوز عدة

=

المعنى صـ١٥٩.

(١) أسرار البلاغة: صـ٢١٢.

(٢) وصف اللغة صـ١٥٧.

(٣) السابق صـ١٦٦.

(٤) أسرار البلاغة صـ٢١٣.

(٥) ينظر دلالة الألفاظ تأليف د/إبراهيم أنيس ط. الأنجلو المصرية صـ ١٠٦ ، ١٠٧.

(٦) البلاغة والأسلوبية: صـ٦٤.

من قبيل الدلالة الهاشمية التي يحصل بها الإبلاغ"[١]

ب- انعدام صلاحية اللفظ للاستعارة لافتقار تقرر الشبه، واستبانته في الدلالة.

إن عبد القاهر يضع شرطاً في قوله: "إنما يصح إذا تقرر الشبه بين المقصود، وبين ما تستعير اسمه له وتستبينه في الدلالة"[٢] "و من الأمثلة البينة في ذلك قول أبى تمام:

و كان المَطْلُ في بَدْءٍ وعَوْدٍ دُخاناً للصَنيعة وهي نارُ

فقد شبه المطل بالدخان، والصنيعة بالنار، ولكنه صرح بذكر المشبه، وأوقع المشبه به خبراً عنه، وهو كلام مستقيم. ولو سلكت به طريقة ما يسقط فيه ذكر المشبه فقلت:"أقبسني ناراً لها دخان" كان ساقطاً ... [إذ] لم يتقرر في العرف شبه بين الصنيعة والنار، وإنما هو شيء يضعه الآن أبو تمام، ويتمحله ويعمل في تصويره، فلابد له من ذكر المشبه والمشبه به جميعاً، حتى يعقل عندما يريده، ويبين الغرض الذي يقصده"[٣]. وإذن فإن ثمة فارقاً بين ما يقرر في العرف [من] الشبه بين النور والعلم، وبين ما لم يتقرر في العرف من الشبه بين الصنيعة والنار، ... وذلك أنهما لو كانا يجريان مجرى واحداً في حقيقة الاستعارة لوجب أن يستويا في القضية حتى إذا استقام وضع الاسم في أحدهما استقام وضعه في الآخر"[٤].

و بعد فإن هذين الشرطين اللذين اشترطهما عبد القاهر هما الشرطان المفتقدان في كثير من شعر الحداثة، لأن مظاهر الإبهام تتحدد في "الغياب الدلالي، والتشتت الدلالي، وإبهام العلاقات اللغوية"[٥] حيث "أدى ذلك إلى

---

(١) وصف اللغة العربية دلالياً: صـ١٧٩,١٨٠ (بتصرف).
(٢) أسرار البلاغة: صـ٢٩٠.
(٣) أسرار البلاغة: صـ٢٨٩،٢٩٠ (بتصرف).
(٤) أسرار البلاغة: صـ ٢٩٠ (بتصرف).
(٥) الإبهام في شعر الحداثة العوامل والمظاهر وآليات التأويل تأليف د/عبد الرحمن محمد =

التعامل مع الكلمات ، وكأنما هي رموز ذات قيمة انفعالية وإيحائية. كما أدى، أيضاً، ليس إلى القول بعدم وضوح المعنى فحسب،و إنما إلى مناصبه المعنى العداء بانتهاج ماوراء المعنى متوسلين إلى ذلك بأشياء من بينها فصل الكلمات عن معانيها حتى تتجرد من عنصر التوصيل، أي من المعنى"[١].

و بعد .. فإن صاحب الكلام السابق قد بذل في مؤلفه جهداً عظيماً يشكر عليه ولكننى على رغم ذلك أخالفه الرأي في نقطة واحدة؛ لأنه قد عد قول النابغة"فإنك كالليل الذي هو مدركى .." من باب التشتت الدلالي حيث أرجع "التشتت الدلالي إلى .. عامل الخوف، أي خوف الشاعر من السلطة سياسية كانت، أو دينية أو اجتماعية. الخوف ظلمة نفسية لا يكاد يرى من في داخلها شيئاً، وإذا رأي فأشياء غير واضحة المعالم"[٢]

و إذن فطبقاً لما قاله هذا الناقد نستطيع أن نقول إنه غلب قواعد النقد على علم الدلالة وذلك على نحو ما وضح لي من مصادر بحثه ومراجعه التي تفتقد إلى هذا الجانب الدلالي الأهم، لأن دراسة الإبهام كانت تحتاج إلى ما يؤيدها من علم الدلالة. ولهذا عدَّ الدلالة الهامشية تشتتاً، وما كان له بذلك أن يقول!

٣- ألا تدخل الاستعارة في قبيل التخييل:

لقد قرر عبد القاهر بقوله"أن الاستعارة لا تدخل في قبيل التخييل"[٣] ، أي الاستعارة التي تبنى على القسم الثاني من المعاني العقلية، وهذا القسم قد جعلناه القسم الأول من بين سبعة أقسام يعود حسنها إلى اللفظ والنظم وذلك في بحث

=

القعود سلسلة عالم المعرفة ع٢٧٩ ط. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت من صـ١٧٥-٢٩٠

(١) الإبهام في شعر الحداثة، العوامل، والمظاهر، وآليات التأويل صـ١٩١

(٢) الإبهام في شعر الحداثة: صـ٢١٢، ٢١٣.

(٣) أسرار البلاغة: صـ٢٣٨

نظرية الأقسام السياقية للأسلوب". ومن ثم فإن ما جدَّ من إشكاليات في فهم قول عبد القاهر هذا، لا سبيل للخوض فيها ، لأن عبد القاهر نفسه قد "أخذ بالمسامحة"[١] فيما عدا هذا القسم من أقسام تعود إلى اللفظ والنظم. وإذن فالمحصلة من ذلك أن نقول: إن فكرة عبد القاهر كانت فكرة بعيدة، ومن أراد أن يطلع عليها برمتها فليرجع إلى بحثنا "نظرية الأقسام السياقية للأسلوب"، أو فليرجع إلى قول عبد القاهر في الاستعارة العقلية، أي التي "تلاحظ فيها الحقيقة، وتشير إليها وتحطب في حبلها"[٢] ومن ثم فالخلاصة من ذلك أن تقول: إن عبد القاهر يريد استعارة مرجعية، كما أنه –في الوقت ذاته– لا يريد أن تبعد الشُّقَّةُ بين الطرفين في الاستعارة دون ضابط من العلاقات، ولهذا حرص على أن تكون العلاقات بين الطرفين وثيقة حتى لا يحدث اختلاف بين الصورة والتصوير.

و عليه فإني لأتصور أن اختلاف التصوير عن الصورة هو الذي يعيق التصرف فيها، ويمنع الفائدة منها، ولهذا حرص عبد القاهر على ربط الاستعارة بالإسناد وبالدلالة الحقيقية "لأنك لا تستطيع أن تتصور جرى الاسم على الفرع من غير أن تخرجه إلى الأصل"[٣]، لأن الاستعارة من دون الأصل لا يمكن أن تجرى على مستعار له، ولهذا لو "رام [أحد] تقدير شئ يجرى عليه اسم الأسد على المعنى الذي يريده بالاستعارة مع فقد السبع المعلوم، ومن غير أن يثبت استحاقه لهذا الاسم في وضع اللغة رام شيئاً في غاية البعد"[٤] .

٤- أن تكون الدلالة باللفظ على غير ما وضع له من أجل ادعاء المعنى:

لقد سبق أن حددنا في بحثنا "المفهوم الاصطلاحى للاستعارة بين الماهية، ومفردات التعريف، قراءة في الأسرار والدلائل" أن عبد القاهر قد اختار "مفردة"

(١) السابق: صـ٢٤٠
(٢) أسرار البلاغة: صـ٦٤
(٣) أسرار البلاغة: صـ ٣٥١
(٤) السابق: نفس الصفحة.

واحدة من بين ست مفردات، وهذه المفردة هي "الادعاء"، أي ادعاء "معنى المعنى"، لأن اللفظ " لا يستخدم في غير ما وضع له على القطع والبت"[١] إذن فالمعنى من ذلك أن دلالة اللفظ على تمام ما وضع له هي دلالة المطابقة التي تعود إلى "الدلالة الإفرادية" إذن فالمعنى من ذلك أن المتجوز "يتجوز بالكلمة موضعها في أصل الوضع وينقلها عن دلالة إلى دلالة"، وذلك من أجل زيادة المعنى للمستعار له، وهذه الزيادة "عبارة عن مزية أفادها المتكلم في المعنى"[٢]

و من ثم فطبقاً لذلك فـ"المعنى، ومعنى المعنى"[٣]، أو "المعاني الأول .. والمعاني الثواني"[٤]، أو على نحو ما قال في الأسرار "المعنى الظاهر .. والمعنى الباطن"[٥] فإن هذه كلها من قبيل المترادفات التي تعنى جزء المعنى، والذي حدد نظرياً في "معنى المعنى" ولهذا قال عبد القاهر "و لكن يستعار المعنى ثم اللفظ يكون تبع المعنى"[٦] ُبعد فإن ما قرره عبد القاهر في ذلك نستطيع أن نوجزه إجمالاً فيما يلي:

(أ) أن نقل "دلالة الكلمة .. من دلالة إلى دلالة "[٧] لا يسلب الكلمة شيئاً من معناها، ولكنه يسلب المستعار منه "بعض ما وضع له"[٨] ويعلل عبدالقاهر ذلك بقوله:"لأنه إذا كانت الاستعارة ادعاء معنى الاسم، لم يكن الاسم مزالا عما وضع له بل مقراً عليه"[٩]. ومن ثم نستطيع أن نقرر: أن الاستعارة

(١) دلائل الإعجاز:صـ٣٦٧
(٢) دلائل الإعجاز: صـ٤٠٢
(٣) السابق: صـ٢٦٣
(٤) السابق: صـ٢٦٤
(٥) أسرار البلاغة: صـ٣٦٠
(٦) دلائل الإعجاز: صـ٤٤٣
(٧) أسرار البلاغة: صـ٣٦٤
(٨) السابق: صـ٣٦٠
(٩) دلائل الإعجاز: صـ٤٣٧

هي مُنْتج الدلالة، لأنه "لا يعقل أن تسلب الكلمة دلالتها ثم لا تعطيها دلالة أخرى"(١). ومن ثم فإن اللفظ المستعار يُسْلب بعض معناه في حالة الاستخدام المجازى، لأنه لم يشر إلى مرجعه الذي يشير إليه، وعندئذٍ يمكن أن نقول مع عبد القاهر أن اللفظ في هذه الحالة "ليس هو اللفظ المنطوق به، ولكن معنى اللفظ الذي دللت به على المعنى الثاني"(٢) وهذا هو نفسه ما أكده في خاتمة الأسرار حين قال: "إنما يتصور النقل فيما دخل تحت النطق"(٣) ومن ثم فإن ما قاله "جون سيرل" هو نفسه ما قاله عبد القاهر، والدليل على ذلك قوله: "أن المعنى الاستعاري، هو دائماً معنى منطوق المتكلم"(٤).

(ب) إن نقل "دلالة الكلمة..من دلالة إلى دلالة"(٥) يحدث "زيادة في المعنى"(٦) "و إذا ثبت ذلك .. [ثبت] أن المتكلم يتوصل بدلالة المعنى على المعنى إلى فوائد، لو أنه أراد الدلالة عليها باللفظ لاحتاج إلى لفظ كثير"(٧).

ومن ثم فطبقاً لكلام عبد القاهر السابق فنستطيع أن نقرر أن الدلالة في المجاز هي دلالة مزدوجة، وذلك بخلاف الدلالة الحقيقية، لأنها افرادية، وهذا – هو نفسه– ما يؤكده قوله: "يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض"(٨).

---

(١) أسرار البلاغة: صـ٣٦٤
(٢) دلائل الإعجاز:صـ٢٦٣
(٣) أسرار البلاغة: صـ٢٦٣
(٤) المفارقة القرآنية دراسة في بنية الدلالة، تأليف د/ محمد العبد ط مكتبة الآداب صـ٢٥
(٥) أسرار البلاغة: صـ٢٦٤
(٦) دلائل البلاغة: صـ٢٨٨
(٧) السابق: صـ٤٦٤
(٨) السابق: صـ٢٦٢

و بعد، فإننا لو نظرنا إلى ازدواجية الدلالة في المجاز لوجدنا أنها هي نفسها التي بنى عليها عبد القاهر الأسس المعرفية المتقابلة، والتي تعنى "الصورة والتصوير" و"التفسير، والمفسر" و"المثبت والإثبات".

و على ذلك فعبد القاهر قد وضع هذه الأسس من أجل أن يستعين بها في تحديد المفهوم الدلالي الذي يجعل الدلالة سائغة في كل استعارة مفيدة، تعطى "فائدة ومعنى من المعاني"[١] وهذا يعنى أصالة اللفظ المستعار واشتهاره في حقله الدلالي، وهذا الحكم ينطبق على المجاز بنوعية، والكناية أيضاً، ولذلك قال عبد القاهر في المجاز المرسل لعلاقة السببية " وذلك كاليد للنعمة ... ومحال أن تكون اليد اسماً للنعمة هكذا على الإطلاق ثم لا تقع موقع النعمة، لو جاز ذلك لجاز أن يكون المترجم للنعمة باسم لها في لغة أخرى واضعاً اسمها من تلك اللغة من مواضع لا تقع النعمة فيها من لغة العرب، وذلك محال"[٢]

ثالثاً: معوقات الدلالة:

بداية أقول إن معوقات الدلالة تتعلق دائماً بالمعنى، وفي هذا يقول عبد القاهر: "أن العارفين بجواهر الكلام لا يعرجون على هذا الفن إلا بعد الثقة بسلامة المعنى، وصحته، وإلا حيث يأمنون جناية منه عليه، وانتقاصاً له، وتعويقاً دونه"[٣]، ولهذا رفض عبد القاهر "عقوق المعنى... والاستكراه"[٤] في المعاني، لأن ذلك يؤدى إلى "طمس .. المعنى"[٥]، وإلى التعقيد اللفظي، والمعنوي. ومن ثم فإن الكلام يكون سوياً ودالاً "إذا لم يفسده، [أي الناظم] بسوء العبارة، ولم

(١) أسرار البلاغة: صـ٢٤
(٢) السابق: صـ٣٠٥
(٣) أسرار البلاغة: صـ٦، وللاستزاده انظر صـ٧٣ ،٧٤ ،١٢٢ ،١٢٣
(٤) السابق: صـ١٠، وللاستزاده انظر صـ١٢٥
(٥) السابق:صـ٦

يخطئه التوفيق في تلخيص الدلالة"[١]

و إذن فطبقاً لما قاله عبد القاهر في نصوصه السابقة نستطيع أن نقول: أن المعنى هو معيار الدلالة، وأن اللفظ لا يكون دالاً إلا إذا كان ذا معنى. ومن ثم فإن هذا الذي نقول به هو نفسه ما قال به عبد القاهر نقلاً عن سابقيه – حتى وإن كان قد عاب عليهم عدم فهمهم لما نقله عنهم– في قوله: "هو لفظ معقد، وإنه بتعقيده قد استهلك المعنى"[٢]

١ – المعوقات الدلالية العامة:

وهذه المعوقات، هي جزء من نظرية " المعنى، ومعنى المعنى" وقد تحدثت عنها في بحث سابق تحت عنوان "أسباب تغير المفهوم الدلالي للمعنى" حيث قمت بحصرها في أربعة أسباب على النحو التالي:

- **عدم مطابقة الكلام لمقتضى الحال، ومقام الاستعمال.**
- **تغيير النظام التركيبي للجملة.**
- **فساد النظم (الصياغة الأسلوبية).**
- **تطور المعنى الدلالي إلى معنى دلالي جديد[٣].**

و من ثم فهذه المعوقات الدلالية، أو أسباب تغير المفهوم الدلالي للمعنى، والتي قمت بصياغتها منذ سنه ألفين ميلادية –مازالت أراها كما هي لم تتغير، ولهذا فليس من سبيل للمزايدة عليها إلا من خلال التطبيق في هذا البحث، وذلك إيماناً منا بنموها المطرد، والذي سوف يتضح فيما نذكره من معوقات دلالية، إذ إنها تعود في مجملها إلى السبب الرابع والذي يعنى "تطور المعنى

---

(١) السابق: صـ١٣٤

(٢) دلائل الإعجاز: صـ٤٥٦

(٣) مفهوم المعنى الكنائي في فكر الإمام عبد القاهر الجرجاني تأليف د/على سعد على سعد، مجلة القبس ع٣، ٢٠٠٠م ط التركي للطباعة صـ١١١٢–١١١٩.

الدلالي إلى معنى دلالي جديد"، وهذا ما عناه عبد القاهر بقوله "من غير أن تستأنف فيها وضعاً"[١] جديداً، أي في دلالة الكلمة.

٢ – المعوقات الدلالية الخاصة بالمفهوم الدلالي للاستعارة:

(أ) الدلالة اللفظية:

إن الدلالة اللفظية هي التي تعنى أن اللفظ "لا يفيد نقله حيث يكون اختصاص الاسم بما وضع له من طريق أريد به التوسع في أوضاع اللغة ... نحو وضع الشفة للإنسان، والمشفر للبعير، والجحفلة للفرس"[٢] وقد عَدَّ عبد القاهر من هذا النوع استعارة (المرسن) لأنف المرأة، وهو "في الأصل للحيوان، لأنه الموضع الذي يقع عليه الرسن"[٣]،و على ذلك لو نظرنا إلى مثل هذا النوع من الاستعارة لوجدناها أنها مجرد عملية استبدال بين دال يشير إلى الأنف في شيء آخر، وعلى ذلك فإننا طبقاً لعملية الاستبدال تلك لا نستطيع أن نتحصل على زيادة في المعنى إلا فيما قل وندر، ولهذا يقول عبد القاهر: "فاعلم أنك قد تجد الشيء يخلط بالضرب الأول الذي هو استعاره من قبيل اللفظ ويعد من قبيله وهو –إذا حققت– ناظر إلى الضرب الآخر فهو مستعار من جهة المعنى، وجار في سبيله فمن ذلك قولهم "إنه لغليظ الجحافل" وغليظ المشافر، وذلك أنه كلام يصدر عنهم في مواضع الذم فصار بمنزلة أن يقال: كأن شفته في الغلظ مشفر البعير، وجحفلة الفرس"[٤] وإذن فعبد القاهر قد رأى أن بعض الاستعارات من باب الاستعارة غير المفيدة يمكن أن تعد من "قبيل المعنوي"[٥]، ومعنى ذلك أن عبد القاهر قد نظر في الاستعارة غير المفيدة إلى دلالة المعنى في المستعار

(١) أسرار البلاغة: صـ٣٠٤
(٢) أسرار البلاغة: صـ٢٢، ٢٣
(٣) السابق: صـ٢٣
(٤) أسرار البلاغة: صـ٢٧
(٥) السابق: صـ٢٧

منه، ولم ينظر إلى الجامع بين الطرفين في الاستعارة، وهذا هو ما أكده ناقد غربي بقوله: "و هكذا فإن الناظر بين موضعي عنصرين (أو وظيفتيهما من عناصر مجموعتين قابلتين للمقارنة، هو الذي يسمح بأن يسمى أحد الشيئين باسم صاحبه، وها هنا نجد الشرط الذي يتعمق الاستعارة غير المفيدة"[١]

و على ذلك فمفهوم هذا الناقد لا بد أن يرد إلى كلمة "التناظر"؛ لأن "ناظر الشيء بالشيء جعله نظيراً له"[٢] في موضعه، أي في موضع الدلالة . وبعد فهذا الناقد قد طوف في أمهات الكتب القديمة حتى وصل لابن قتيبة في كتابه "تأويل مشكل القرآن" فوجده قد ذكر قوله تعالى:﴿ وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ﴾ [الأنعام/١٤٦] ومن ثم فقد علق ابن قتيبة على الآية بما يفيد أنها من الاستعارة غير المفيدة حيث قال: "أي كل ذي مخلب من الطير، وكل ذي حافر من الدواب كذلك قال المفسرون وسمى الحافر ظفراً على الاستعارة كما قال الشاعر:

فما رَقَدَ الوِلْدانُ حتى رأيتُهُ على البَكْرِ يَمْرِيه بِسَاقٍ وحَافِرِ[٣]

و قد ذكر ابن قتيبة جلَّ الأمثلة التي تدل على الاستعارة غير المفيدة في هذا الموضع من كتابه، وعليه فقد قال الناقد الغربي "أن ورود كلمة "ظفر" في القرآن في حين أن المقصود هو "حافر" إنما هو أمر جرت به عادة العرب"[٤]

و من ثم فالرجل قد قال ذلك نظراً لقول ابن قتيبة " والعرب تقول"[٥]

(١) يد الشمال آراء حول الاستعارة، ومعنى المصطلح استعارة في الكتاب المبكرة في النقد العربي صـ٢٠٨
(٢) المعجم الوجيز: صـ٦٢٢
(٣) تأويل مشكل القرآن لأبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ت/إبراهيم شمس الدين ط. دار الكتب العلمية بيروت لبنان صـ٩٩
(٤) يد الشمال أراء حول الاستعارة صـ٢١٠
(٥) تأويل مشكل القرآن صـ٩٩

و إذن فهذه الاستعارة تعود من وجهة نظري للدلالة، والتي تعنى مشابهة دلالة الحكم بالتحريم لكل ذي حافر لحكم التحريم لكل ذي ظفر، وهذا "التحريم وقع في المستقبل"[(١)]، وعلى ذلك فهي من الاستعارة المفيدة؛ لأن التشابه بين الطرفين في الاستعارة قد كان "لا من حيث جنسه، بل من جهة حكم، وأمر يقتضيه"[(٢)]

(ب) تغير مجال الاستعمال الدلالي من المجازات الميتة إلى الاستعارة:

إن تغير مجال الاستعمال الدلالي يكون دائماً في المجازات الميتة، حيث يتم استخدامها مرة أخرى في مجاز آخر ، وهذا النوع غالباً ما يكون من الاستعارة غير المفيدة، ويدل على ذلك كلمة (المرسن) المستعارة من أنف الناقة إلى أنف المرأة؛ لأن (المرسن) في الأساس من المجاز المرسل لعلاقة المجاورة، ومن ثم فإن استعمال (المرسن) في أنف المرأة يعد تغيرًا في مجال الاستعمال الدلالي، وبالطبع فإن هذا الاستعمال لم يحدث إلا بعد أن فقد الاستعمال المجازى دلالته المجازية، وأصبح –على نحو ما ذكرنا أنفاً– تفسيراً بعد أن كان مفسَّراً.

ج– فقدان النظير للفظ المستعار في الترجمة:

لقد قال عبد القاهر في استعارة اللفظ غير المفيد "و إن كان مدار أمره على اللفظ لم يتصور أن يكون في غير لغة العرب، بل إن وجد في لغة الفرس مراعاة نحو هذه الفروق ثم نقلوا الشيء من الجنس المخصوص به إلى جنس آخر، كانوا قد سلكوا في لغتهم مسلك العرب في لغتها، وليس كذلك المفيد فإن

---

(١) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للإمام الحافظ محمد بن على بن محمد الشوكاني ت–د/شعبان محمد إسماعيل ط. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ٢/٥٥٥

(٢) أسرار البلاغة: صـ٧٨

الكثير منه تراه في عداد ما يشترك فيه أجيال الناس"[١]

و بعد .. فهذا النص قد ذكره الدكتور/ إبراهيم أنيس في كتابه "دلالة الألفاظ" وقد خلص منه إلى نتيجة هامة مؤداها "أن الترجمة تتصل بدلالة الكلمات، وحدود معانيها بين لغة وأخرى ذلك لأن الكلمات تكتسب دلالتها بعد تجارب كثيرة من الأحداث الاجتماعية ... وهي لدى كل فرد من البيئة الاجتماعية توحي بظلال من الدلالة قد لا تخطر في ذهن آخر من نفس البيئة .. غير أن هناك قدراً مشتركاً لدلالة الكلمات في كل بيئة، هو الذي على أساسه يكون التعامل بالكلمات، وعلى مستواه يكون التفاهم بين الأفراد"[٢]

و من ثم فإننا نذكر الآن في نهاية المطاف تلك القاعدة التي ذكرها عبدالقاهر، ومؤداها أن الترجمة تكون للمعاني، لا للألفاظ، لأنها لو كانت للألفاظ لكان "يجوز وقوع فكر من الأعجمي الذي لا يعرف معاني ألفاظ العربية أصلاً في الألفاظ"[٣]

د- ازدواجية التعدد الدلالي في المشترك اللفظي والمترادف، وفكره التمثيل بـ"علاقات القرابة" في النسب عند عبد القاهر:

"تفرع عن التعدد الدلالي مبحثان: أولهما مبحث المشترك اللفظي، وثانيهما الترادف ... فإذا كان التعدد في اللفظ كان من المترادف، وإن كان التعدد في المعنى كان من المشترك اللفظي".

و من ثم فلو نظرنا إلى فكرة التعدد الدلالي" هذه، (لوجدناها) تعود إلى التمثيل و"علاقات القرابة" في "النسب". أما التمثيل بمواد الصناعة، وإن كان يلامس المفهوم الدلالي من جهة إلا أنه يعود في مجمله إلى فكرة النظم، وهذا على غير ما كان يظن من التعادلية بين فكرة التمثيل بالنسب والتمثيل بمواد

---

(١) السابق: صـ٢٥

(٢) دلالة الألفاظ :صـ ١٧٢ ،١٧٣ (بتصرف).

(٣) السابق: صـ٤١٧.

الصناعة[1]. وإذن فلابد هنا من وقفة نناقش فيها "النسب" أي "الأب، والأم، والأبناء" مقارنة بالمثلث الدلالي " اللفظ، والمعنى، والمرجع" بحيث يكون (اللفظ الحامل في مقابل الأم) و(المعنى المحمول في مقابل الأب) و(الأبناء في مقابل المرجع) ومن ثم فمن أجل توضيح ذلك نذكر قول عبد القاهر الذي علق به على مقولة الجاحظ "جنبك الله الشبة، وعصمك من الحيرة... الخ) بقوله: "لأنه رأي التوفيق بين المعاني أحق .. ورأي العناية بها حتى تكون أخوة من أب وأم، ويذرها على ذلك تتفق بالوداد، على حسب اتفاقها بالميلاد، أولى من أن يدعها لنصرة السجع، وطلب الوزن، أولاد علَّة عسى ألا يوجد بينها وفاق إلا في الظواهر فأما أن يتعدى ذلك إلى الضمائر، ويخلص إلى السرائر، ففي الأقل النادر"[2]

و عليه فلو رجعنا إلى المعجم في قول عبد القاهر (أولاد عَلَّة) لوجدنا المعجم يقول:"العلة: هي الضرة والجمع علات. أما بنو العلات: فهم بنو رجل واحد من أمهات شتى، ويقابلهم بنو الأخياف: وهم بنو الأم الواحدة من آباء شتى"[3]

و على ذلك نستطيع أيضاً أن نضع "بني العلات" في مقابل " الترادف " كما نستطيع أيضاً أن نضع "بنى الأخياف" في مقابل " المشترك اللفظى " وإذن فلكي تتضح الصورة بطريقة عملية فإننا نضع هذا الرسم التوضيحي لكل من المشترك والمترادف :-

أولاً: المشترك اللفظي، وهو يساوى (بني الأخياف)

(العين) (اللفظ الدال)، الذي يساوى الأم في علاقات النسب

(الجارحة) (عين الماء) (الربيئة) = (المراجع المتعددة، ومعانيها الذهنية

(١) اللفظ والمعنى بين الأيديولوجيا، والتأسيس المعرفي للعلم صـ١٤٢ وما بعدها
(٢) أسرار البلاغة: صـ٧
(٣) المعجم الوجيز: صـ٤٣١، ٤٣٢

المختلفة)

و من ثم فقد تعدد المعنى في المشترك اللفظي نظراً لتعدد المعاني التي يشير إليها.

ثانياً: الترادف، وهو يساوى (بني العلات)

(معنى السبع المعروف الذي يعود لمرجع واحد)

(الأسد) (الليث) (الضيغم)، (تعددت الألفاظ الدالة على معنى واحد، وصورة واحدة)

و من ثم فإن تعدد الدوال على المعنى قد كان عن طريق التتابع، لأن الليث [ليس] أدل على السبع المعلوم من الأسد"[(١)] على نحو ما قرر عبد القاهر .. وبعد .. فإننا نواجه هنا إشكالية، لأن المراجع المتعددة، والتي تعنى الأبناء بالجمع قد صارت في مجموعها مرجعاً واحداً، وسبب ذلك أن الألفاظ أي الدوال قد تعددت على المعنى الواحد بطريق التتابع، ولهذا صارت بمنزلة المتباين، أي الذي يدل فيه اللفظ على معنى واحد.

و على ذلك نستطيع أن نقرر ما يلي:

أولاً: أن عبد القاهر الذي أرجع الفصاحة إلى "المعنى" قد جعل "الأب" في مقابل "المعنى" في تمثيل النسب، وكما أن المعاني تتنوع وتتباين كذلك يجب الحكم في علاقات النسب عند "من أراد [القياس] بين رجلين في شرفها وكرم أصلهما ... وهو لا يعرف من نسبتهما أكثر من ولادة الأب الأعلى ، والجد الأكبر لجواز أن يكون واحد منهما قرشياً أو تميمياً فيكون في العجز عن أن يبرم قضية في معناهما .. [و يكون] في حكم من لا يعلم أكثر من أن كل واحد منهما آدمي ذكر، أو خلق مصور"[(٢)]، ولهذا قال بعد أكثر من مائتي صفحة من

---

(١) دلائل الإعجاز: صـ٤٤ --- وللاستزادة انظر صـ ٤٢٢
(٢) أسرار البلاغة: صـ ٢١

الكتاب نفسه، "و لكان لا يتصور فرق بين أن يقول هذا أبى، ومنه نسبى، وبين أن ينسب إلى الطين، الذي هو أصل الخلق أجمعين"(١)

وعليه فها هي فكرة "المعنى" تلتقي عند فكرة "النسب" في هدف رئيسي واحد، حيث تلتقي الفكرتان في عقل عبد القاهر الفارسي عند نقطة بعيدة من تاريخه، ومن تاريخ أسلافه التي زالت دولتهم الفارسية "بالفتح الإسلامي .. وأصبحت ولاية إسلامية، ووقع كثير من الفرس في أيدي العرب أسرى، وأُسترُق بعضهم، ووزع على العرب، ودخل كثير منهم الإسلام، وتعلم العربية ...؛ ولكنهم برغم هذا كله لم يصبحوا في جملتهم كالعرب في عقيدتهم، ولا كالعرب في مطامعهم وطموحهم ونزعاتهم، ولا كالعرب في عقليتهم"(٢)، ومعنى ذلك أن عبد القاهر الفارسي الذي لم يترك جرجان مسقط رأسه إلى عاصمة الخلافة بغداد، ولا إلى أي حاضرة من حواضرها قد كان مسلماً حقاً، ولا شك في ذلك، وكان أيضاً مطيعاً لدولة الخلافة العباسية، ولكن عقله الباطن لم يكن مطيعاً، ولهذا بحث هذا العقل عن الأسباب التي أدت إلى زوال دولتهم فوجدها كلها تئول إلى "مزدك الذي ظهر في فارس حول سنة ٤٨٧م .. فأحل النساء، وأباح الأموال، وجعل الناس شركة فيها كاشتراكهم في الماء والنار والكلأ .. حتى صاروا لا يعرف الرجل منهم ولده، ولا المولود أباه .. وقد اعتنق مذهبه آلاف من الناس، ولكن "قباذ" كسرى فارس نكل به وبقومه ودبر لهم مذبحة سنة ٥٢٣م كاد يستأصلهم بها، ومع هذا فقد ظل قوم يتبعون مذهبه .. إلى عهد الدولة الأموية"(٣)

و من ثم فهذه الإشكالية التي أدت إلى هدم الدولة الفارسية وضعفها قد كانت هي السبب من وجهه نظر عبد القاهر، ولهذا مثل بعلاقات النسب،

(١) السابق:صـ٢٢٩
(٢) فجر الإسلام تأليف الأستاذ/أحمد أمير ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب صـ١٥٢
(٣) فجر الإسلام: صـ١٦٩، ١٧٠، ١٧١ (بتصرف)

والأب الأعلى والجد الأكبر ثم النسب إلى آدم أو إلى الطين، وهكذا تتجسد هذه الإشكالية في الظاهر في إشكالية أخرى هي إشكالية (اللفظ–المعنى) وهكذا جعل عبد القاهر المعنى هو الأساس، لأنه يمس ضياع ملكه الزائل، والذي لم يبق منه سوى صناعة النسيج التي يتفوق فيها الفرس على غيرهم من أرباب هذه الصناعة. ولهذا خايل بها عبد القاهر صناعة النظم باللغة، لأنه كان من داخله في محل صراع يبحث فيه عن وسيلة لتحقيق الهدف، وليجعل من أمته التي كانت محاربة أمة صانعة .. وهكذا يمكن أن يقال في الذهب والفضة وغير ذلك من المعادن التي تمس الصناعة، والتي هي في الوقت ذاته– بمثابة الجسور بين عقله الواعي، وعقله الباطن.

ثانياً: إننا نستطيع أن نقول بعد عرض الكلام السابق أن "ألفاظ اللغة من حيث دلالاتها ثلاثة أنواع:

المتباين وهو أكثر اللغة، وذلك أن يدل اللفظ على معنى واحد"[(١)]، وذلك المتباين هو ما يراه عبد القاهر في "أخوة من أب وأم"[(٢)]، أي أشقاء وهذه هي أعلى درجة "على حسب اتفاقها بالميلاد"[(٣)]، ولهذا خايل عبد القاهر المعاني بها "في كرم منصبها من العقل ...،و قرب رحمها منه، أو بعدها حين تنسب عنه، وكونها كالحليف الجاري مجرى النسب، أو الزنيم الملحق بالقوم لا يقبلونه"[(٤)] إذن فالزنيم من وجهة نظر عبد القاهر هو كل لفظ مستعار من لغة أخرى، ولم ينسبك بعد في إطار التعريب، وهذا يكون غالباً من حيث دلالته –التي لم تتضح بعد– من المتباين بعد التعريب.

"المشترك اللفظي، وهو أن يدل اللفظ الواحد على أكثر من معنى.

---

(١) علم الدلالة: صـ١٤٥
(٢) أسرار البلاغة: صـ٧
(٣) السابق: نفس الصفحة.
(٤) السابق: ص١٩.

المترادف: وهو أن يدل أكثر من لفظ على معنى واحد"[١]

و عليه فالخلاصة التي نختم بها بحثنا هذا تتجسد في قول عبد القاهر عن المشترك حيث قرر: "بأن وصف اللفظ بأنه مجاز لم يجز استعماله في الألفاظ التي يقع فيها اشتراك من غير سبب يكون بين المشتركين لبعض الأسماء ... ومن ذلك النهار اسم لفرخ الحباري، والليل لولد الكروان كما قال الشاعر:

أكلت النهار بنصف النهار و ليلاً أكلت بليل بهيم

و ذلك أن اسم النهار لم يقع على الفرخ لأمر بينه وبين ضوء الشمس أداه إليه وساقه نحوه"[٢]

و إذن فعبد القاهر ينفي السببية بين النهار ونصف النهار، وبين الليل والليل البهيم، وهذا يعنى أن المشترك ليس من المجاز في شيء، وليس كذلك من التورية، لأنه لم يذكر كلمة تحتمل معنيين، ولكنه قد ذكر الكلمتين معاً.

و بعد. فالجرجاني عبد القاهر هو الخطير بلغة العرب، المتمكن نحواً، والمتمرس دلالة، "فلله إذن درُّ من ولدته وأرضعته وحضنته، ولكم تمنيت أن يكون هذا الفارسي عربي الأصل، كما كان عربي اللسان، ولكنى أظلمه بهذا التمني، فلو كان كل ما أتمنى لضاع بيننا كما ضاع من هو أمثل منه!" [٣]

---

(١) علم الدلالة: صـ١٤٥، وينظر دلائل الإعجاز: صـ٥٠٧

(٢) أسرار البلاغة: صـ٣٤٤,٣٤٣.

(٣) نمط صعب، ونمط مخيف تأليف الأستاذ/ محمود محمد شاكر مجلة فصول، العددان(٨٥)،(٨٦) ربيع، صيف ٢٠١٣ ط الهيئة المصرية العامة للكتاب: صـ٣٦٣ (بتصرف)

الخاتمة:

الحمد لله الذي جعل للمفهوم الدلالي للاستعارة في هذا البحث كياناً قائماً بذاته، بعد أن اختلفت فيه الرؤى، وتضاربت الآراء .. وبعد

فإن النتائج المستخلصة من هذا البحث لا حدود لها، ولكنى أوجزها إجمالاً فيما يلي:

أولاً: أن كثيراً من البلاغيين قد ظنوا أن مباحث الدلالة قد أقحمت على البلاغة بعد عبد القاهر، وأنها لا غناء فيها، ولا طائل منها ومن ثم فإن هذا البحث قد أوضح أن اللغة لا يمكن أن تكون لغة بغير دلالة لألفاظها، كما أنه –و هذا ما وضح من خلال البحث– قد أثبت أن الجرجاني عبد القاهر قد خلص في علم الدلالة إلى نتائج ما زالت مثار بحث عند علماء الدلالة أنفسهم. وعلى ذلك نستطيع أن نقول: إن الذين تطاول بهم نقاد الحداثة باعتبارهم أساطين الغرب في علوم اللغة، قد كشف هذا البحث أن الجرجاني عبد القاهر ليس بأقل منهم، والدليل على ذلك ما لحظناه من تفوق لعبد القاهر، وعلى الأخص في العلاقات الكائنة بين المثلثين الدلالين للحقيقة والمجاز، لأننا ما إن نظرنا إليهما عند عبد القاهر حتى بان لنا مدى الخلط والاضطراب الذي حدث في الفهم عندنا من جراء الكتب المترجمة، وهذا – من وجهة نظري– وإن دلَّ على تفوق عبد القاهر إلا أنه – في الوقت ذاته – لا يقلل من شأن هذه التراجم؛ لأن شمس عبد القاهر لم تشرق إلا من خلالها؛ ولهذا وضعنا فكر عبد القاهر في موضع المقارنة معها.

ثانياً: إن هذا البحث يحتوى على نظرتين، إذ إنه بجملته يحتوى على نظرية عنوانها "نظرية الدلالة عند عبد القاهر، دلالة الاستعارة

أنْمُوذجاً" بحيث يمكن أن نضع هذا العنوان في محل عنوان البحث دون أن يؤدى ذلك إلى تناقض، أو لبس، كما أنه في الوقت ذاته –يحتوى في جزء منه على نظرية أخرى عنوانها "نظرية المعنى، ومعنى المعنى عند عبد القاهر، قراءة من المقدمات والنتائج إلى الأسس المعرفية المتقابلة" وعليه فقد فضلت أن يكون عنوان هذا البحث على نحو ما هو عليه حتى يكون موافقاً لما سبقه من أبحاث ومكملاً لها في الوقت ذاته، ولهذا أطلقت عليه "المفهوم الدلالي للاستعارة بين مسوغات الدلالة ومعوقاتها، قراءة في الأسرار والدلائل".

ثالثاً: إن هذا البحث قد بني لعبد القاهر نظرية دلالية، كما أنه قد أعاد للثقافة العربية تقدميتها في ظل ذلك الإعجاب اللامحدود من قبل أولئك النقاد الذين يرون أن الثقافة العربية لا يمكن أن تثبت بنفسها – والذي يمثل وضعها الراهن، ولا بقديمها أمام طوفان العلوم والنظريات الوافدة من الغرب. ومن ثم فقد أثبت هذا البحث بالدليل والبرهان أننا نستطيع أن نرى إنجازات عبد القاهر والغرب معاً دون أن نستبدل المصطلحات القديمة بالمصطلحات الحديثة، ودون أن نحدث خللاً في قيمنا الموروثة.

رابعاً: إن الاستقراء الدلالي في هذا البحث لمفهوم الاستعارة دلالياً قد سدَّ حلقة كانت مفرغة، وأعاد النسق الاستنباطي لمفهوم المعنى ومعنى المعنى من المقدمات والنتائج إلى الأسس المعرفية المتقابلة. ومن ثم فإن ما استنتجناه من أسس لهذه النظرية قد أوضح أنها مجرد حلقة في علم الدلالة، وهذا من شأنه أن يعيد التفكير في تعريف علم الدلالة مرة ثانية، ولكن لا باعتباره "علم

دراسة المعنى"[1] بل باعتباره المحرك لصورة الأفكار أي المعاني القائمة بالنفس بعد ربطها بالعبارة اللغوية والواقع الذي تدل عليه.

خامساً: إن توزيع أفكار هذا البحث مع ربطها بالأفكار الكائنة في بحثنا المفهوم الاصطلاحي قد أوضح أن المحاولة التي بذلتها في إدراك الأفكار قد جعلت أفكار عبد القاهر متماسكة، وذلك على غير ما كانت تلوكه بعض الأفواه استخفافاً بالرجل، وبما كتب!

سادساً: إن هذا البحث في فصوله الثلاثة قد صاغ فكرة دلالية الاستعارة واستند على نظرتين، وهذا – في حد ذاته – علامة تميز، لأنه قد بحث من خلال هاتين النظرتين عن المفهوم الدلالي للاستعارة، الذي يعد ناتجاً لهما على رغم أنه قد احتواهما معاً.

و بعد .. فإنه يطيب لي أن أقول في خاتمة هذا البحث ها أنا ذا الدكتور/على سعد على سعد المصري قد وازنت بين فكر عبد القاهر الجرجاني الفارسي، وبين علماء الغرب الذين كانوا ينتمون باعتبار ماضيهم إلى أمه الروم، أي أنني قد وازنت بين فكر أمتين يمثل إحداهما في الماضي عبد القاهر الجرجاني، ويمثل الأخرى في الحاضر مجموعة من النقاد البارزين في المدارس اللغوية اللسانية الحديثة. ومن ثم فإن المدة الزمنية التي تفصل بين عبد القاهر، وهؤلاء تقدر بتسعة قرون، وهذه مدة لا يعتد بها في عمر الأمم، لأن الأمة التي يعتد بها كأمة قد تخمد جذوتها حيناً ثم تتقد من جديد.

د/على سعد على سعد

(١) علم الدلالة: صـ١١

ثبت المصادر والمراجع بعد القرآن الكريم

أولا: المصادر:

التفتازاني (سعد الدين بن مسعود بن عمر).

١- المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، ت – د/ عبد الحميد هنداوي، ط. دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر).

٢- البيان والتبيين، ت/ عبد السلام هارون، ط. مكتبة الخانجي، القاهرة.

الجرجاني (عبد القاهر)

٣- أسرار البلاغة، ت/ محمد رشيد رضا، ط. دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٤- دلائل الإعجاز، ت/ محمود محمد شاكر، ط. دار القدس للنشر والتوزيع.

الدسوقي (محمد بن أحمد بن عرفة)

٥- حاشية الدسوقي، ت/ خليل إبراهيم خليل، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر)

٦- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ت/ محمد السعيد محمد ، ط. المكتبة التوفيقية.

سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)

٧- الكتاب (نسخة غير محققة)، ط. بولاق ١٣١٦ – ١٣١٧.

السيوطي (جلال الدين)

٨- المزهر في علوم اللغة وأنواعها (نسخة غير محققة)، ط. دار القدس للنشر والتوزيع.

الشوكاني (محمد بن عبد الله بن محمد)

٩- إرشادي الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، ت – د/ شعبان محمد

إسماعيل، ط. دار السلام للطباعة والنشر.

ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم)

١٠- تأويل مشكل القرآن، ت/ إبراهيم شمس الدين، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

المغربي (ابن يعقوب)

١١- مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ت – د/ خليل إبراهيم خليل، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ثانيًا: المراجع العربية:

أمين (أ/ أحمد)

١- فجر الإسلام، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

أنيس (د/ إبراهيم)

٢- دلالة الألفاظ ط٥ الأنجلو المصرية.

بلمليح (أ/ إدريس)

٣- الرؤية البيانية عند الجاحظ، ط. دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب.

سعد (د/ علي سعد علي)

٤- علم البيان تنظيرًا وتطبيقًا، ط. دار اللوتس، دمنهور.

عبد المطلب (د. محمد)

٥- البلاغة والأسلوبية، ط. مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب.

العبد (د. محمد)

٦- إبداع الدلالة في الشعر الجاهلي، مدخل لغوي أسلوبي، ط. مكتبة الآداب.

٧- المفارقة القرآنية في بنية الدلالة، ط. مكتبة الآداب.

علي (د. محمد محمد يونس)

٨- وصف اللغة العربية دلاليًا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية، دراسة حول

المعنى، وظلال المعنى، ط. منشورات جامعة الفاتح ١٩٩٣م.

عمر (د. أحمد مختار)

٩- علم الدلالة، ط. عالم الكتب.

فضل (د. صلاح)

١٠- بلاغة الخطاب وعلم النفس – سلسلة عالم المعرفة – ع١٦٤، ط. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت.

القاعود (د/ عبد الرحمن محمد)

١١- الإبهام في شعر الحداثة العوامل والمظاهر وآليات التأويل، سلسلة عالم المعرفة، ع٢٧٩، ط. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

الكردي (د/ محمد عبد الرحمن نجم الدين)

١٢- نظرات في البيان، ط. دار السعادة.

مجمع اللغة العربية

١٣- المعجم الوجيز، ط. المطابع الأميرية ١٩٩٧م.

مرسي (د/ خالد توكال)

١٤- الغموض التركيبي دراسة نحوية تحويلية، ط. مكتبة الآداب.

المسدي (د. عبد السلام)

١٥- ما وراء اللغة بحث في الخلفيات المعرفية، ط. مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر، تونس.

مندور (د/ محمد)

١٦- النقد المنهجي عند العرب، ط. نهضة مصر.

النعمان (د. طارق)

١٧- اللفظ والمعنى بين الأيديولوجيا والتأسيس المعرفي للعلم، ط١، ١٩٩٤م، سينا للنشر.

ثالثًا: المراجع المترجمة:

بليث (هنريش)

١- البلاغة والأسلوبية نحو نموذج سيميائي لتحليل النص، ت/ محمد العمري، ط. إفريقيا الشرق المغرب.

جوزيف (جوب)

٢- اللغة والهوية (قومية، إيثينية، دينية) ت/ عبد النور خرافي، سلسلة عالم المعرفة، ع٣٤٢، ط. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

دي سوسير (فرديناند)

٣- دروس في الألسنية العامة، ت/ صالح الفرماوي، ط. الدار العربية للكتاب.

سيرل (جون)

٤- الاستعارة صياغة المشكل، ت – د/ طارق النعمان، مجلة فصول، ع٧٧، ٢٠١٠.

كوين (جون)

٥- النظرية الشعرية بناء لغة الشعر، اللغة العليا، ط. دار غريب للطباعة.

هاينريكس (فلفهارت)

٦- يد الشمال آراء حول الاستعارة، ومعنى المصطلح "استعارة" في الكتابات المبكرة في النقد العربي، ت/ سعاد المانع مجلة فصول، مج١٠ – ع٣، ٤ – يناير ١٩٩٢م.

رابعا: الدوريات:

إسماعيل (د/ عز الدين)

١- قراءة في معنى المعنى عند عبد القاهر، مجلة فصول، مج٧، ع٣، ٤، ١٩٨٧م، ص٣٧ – ٤٥.

رشيد (أ. أمينة)

٢- السيميوطيقا مفاهيم وأبعاد، مجلة فصول، مج١، ع٣ – ١٩٨١م/ ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(أبو) (نواري سعودي)

٣ – المنهج التداولي في مقاربة الخطاب، المفهوم المبادئ والحدود، مجلة فصول، ع ٧٧، ٢١٠م، ط الهيئة المصرية للعامة للكتاب

سعد (د. علي سعد علي)

٤– المفهوم الاصطلاحي للاستعارة بين الماهية، ومفردات التعريف، قراءة في الأسرار والدلائل مجلة القبس، ع١١، ج٣ – ٢٠١١م، ط. التركي طنطا.

٥– مفهوم المعنى الكنائي في فكر الإمام عبد القاهر الجرجاني مجلة القبس، مج١، ع١ – ٢٠٠٠م، ط. التركي طنطا.

شاكر (أ/ محمود محمد)

٦– نمط صعب ونمط مخيف، مجلة فصول، ع٨٥ – ٨٦، ٢٠١٣، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الشهري (عبد الهادي بن ظافر)

٧– نحو توسيع مفهوم الخطاب، مقاربة سيميائية تواصلية، مجلة فصول، ع٧٧، ٢٠١٠.

دليـــــل البحـــــث

الموضـــــــــــوع	الصفحة
المقدمة:	٧٧
الفصل الأول: مدخل وتمهيد	
الشق الأول: العلاقة بين علم الدلالة وعلم العلامات	٨٠
مفهوم الدلالة لغة.	٨٠
مفهوم الدلالة اصطلاحًا في تراث العربية.	٨٠
الفروق الوظيفية لأنواع الدلالات في اللغة وعلاقتها بعلم البيان.	٨١
مفهوم علم الدلالة عند الغربيين باعتباره أحد مجالات علم العلامات الثلاثة.	٨٣
أولًا: مفهوم علم العلامات عند الغربيين.	٨٥
ثانيًا: مفهوم العلامات عند عبدالقاهر.	٨٦
الشق الثاني: نقاط التماس بين علم الدلالة وعلم البلاغة العربية	٩١
القاسم المشترك بين التداولية وعلمي البلاغة والدلالة.	٩٦
أولًا: القاسم المشترك بين التداولية وعلم البلاغة.	٩٦
ثانيًا: القاسم المشترك بين التداولية وعلم الدلالة.	٩٦
الفصل الثاني **المراحل الدلالية الثلاث للاستعارة بين دلالات الحقيقة ودلالات المجاز**	
أولا: تحديد نوع العلاقة في المثلث الدلالي (اللفظ - المعنى – الشيء) في حالة الاستعمال الحقيقي:	١٠٠
(أ) نوع العلاقة بين (اللفظ والمعنى) في حالة الاستعمال	١٠٠

الموضـــــــــــوع	الصفحة
الحقيقي.	
(ب) نـوع العلاقـة بـين (اللفـظ والـشيء) فـي حالـة الاسـتعمال الحقيقي.	١٠٢
(جـ) نـوع العلاقـة بـين (المعنـى والـشيء) فـي حالـة الاسـتعمال الحقيقي.	١٠٢
(د) تراتبيـة العلاقـة بـين (اللفـظ – المعنـى – الـشيء) فـي حالـة الاستعمال الحقيقي.	١٠٥
(هـ) شكل (١) مثلث العلاقات الدلالية عند عبد القاهر في حالة الاستعمال الحقيقي.	١٠٧
(و) شكل (٢) مثلث النظرية الإشارية عند (أوجدن وريتشاردز) في الثلث الأول من القرن الماضي.	١٠٨
ثانيا: تحديد نوع العلاقة في المثلث الدلالي (اللفظ – المعنى – الشيء) في حالة الاستعمال المجازي:	١٠٩
(أ) نـوع العلاقـة بـين (اللفـظ والمعنـى) فـي حالـة الاسـتعمال المجازي.	١٠٩
(ب) نـوع العلاقـة بـين (اللفـظ والـشيء) فـي حالـة الاسـتعمال المجازي.	١١١
(جـ) نـوع العلاقـة بـين (المعنـى والـشيء) فـي حالـة الاسـتعمال المجازي.	١١٢
(هـ) شكل (٣) مثلث العلاقات الدلالية عند عبد القاهر في حالة الاستعمال المجازي، وتفوقه على أفكار الغرب في المثلث ذاته.	١١٣

ثالثا: المراحل الدلالية الثلاث للاستعارة:	١١٦
أولًا: المراحل الدلالية الثلاث للمجاز العقلي.	١٢٠
الموضـــــــــوع	**الصفحة**
ثانيًا: المراحل الدلالية الثلاث للمجاز اللغوي (الاستعارة).	١٢٠
الفصل الثالث **شروط مفهوم الاستعارة دلاليا بين مسوغات الدلالة ومعوقاتها**	
أولاً: مسوغات الدلالة:-	١٢٦
١- تمام دلالة اللفظ على معناه الذي وضع له في حالتي الإفراد والنظم.	١٢٧
٢- تناسق الدلالة في حالة النظم.	١٢٨
٣- دلالة "المعنى" على "معنى المعنى"، وهذا القسم يحتوى على نظرية عنوانها "نظرية المعنى، ومعنى المعنى، عند عبد القاهر، قراءة من المقدمات والنتائج إلى الأسس المعرفية المتقابلة"	١٣٠
(أ) الأساس الأول: دلالة (الصورة) على المعنى، ودلالة (التصوير) على معنى المعنى.	١٣١
(ب) الأساس الثاني: دلالة (التفسير) على المعنى، ودلالة (المفسَّر) على المعنى، ومعنى المعنى.	١٣٣
(ج) الأساس الثالث: دلالة (المثبت) على المعنى الكلى، ودلالة (الإثبات) على معنى المعنى.	١٣٥
ثانياً: شروط مفهوم الاستعارة دلالياً:-	١٣٨
١- أصالة اللفظ المستعار واشتهاره في حقله الدلالي	١٤٠

٢- ألا تبنى الاستعارة على تشبيه لا يصلح أن يكون استعارة	**١٤١**
(أ) عدم صلاحية التشبيه الذي يبنى على الدلالة الهامشية في الاستعارة لكونها تبنى على الدلالة المركزية.	**١٤١**

الموضـــــــــوع	الصفحة
(ب) انعـدام صـلاحية اللفـظ للاسـتعارة لافتقـاد تقـرر الـشبه واستبانته في الدلالة.	١٤٤
٣- ألا تدخل الاستعارة في قبيل التخييل	١٤٦
٤- أن تكون الدلالة باللفظ على غير ما وضع له من أجل ادعاء المعنى، وهذا يتحدد طبقاً للمقررات التالية:-	١٤٧
(أ) إن نقل دلالة الكلمة من دلالة إلى دلالة لا يسلب الكلمة شيئاً من معناها، ولكنه يسلب المستعار منه بعض ما وضع له.	١٤٨
(ب) إن نقـل دلالـة الكلمـة مـن دلالـة إلـى دلالـة يحـدث زيـادة فـي المعنى.	١٤٩
ثالثاً: معوقات الدلالة:	١٥٠
١- المعوقات العامة التي سبق ذكرها في بحثنا (مفهوم المعنى الكنائي):	١٥١
٢- المعوقات الخاصة بالمفهوم الدلالي في هذا البحث	١٥١
(أ) الدلالة اللفظية	١٥١
(ب) تغيـر مجـال الاسـتعمال الـدلالي مـن المجـازات الميتـة إلـى الاستعارة	١٥٤
(ج) فقدان النظير للفظ المستعار في الترجمة	١٥٤
(د) ازدواجيـة التعـدد الـدلالي فـي المـشترك اللفظـي والمتـرادف، وفكـرة التمثيـل بـ"علاقـات القرابـة" فـي النـسب عنـد عبـد القاهر.	١٥٥
الخاتمة:	١٦١

ثبت المصادر والمراجع.	١٦٤
دليل البحث	١٦٩